التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٢

أزمة فوق أزمة

٢٠٢٢

٢٠٢١

٢٠٢٢

شكلت جائحة فيروس كورونا أزمة لا مثيل لها. وبعد مُضي عامين، تَعَرقَلَ التعافي بسبب ظهور أزمة أخرى فوق أزمة.

نحن نعيش في عالم أكثر تعرضا للصدمات. وأمكن تحقيق التعافي العالمي بفضل تطوير اللقاحات والدعم غير المسبوق من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، بالإضافة إلى الدعم المالي، بما فيه التخصيص العام التاريخي من صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة بقيمة بلغت نحو ٦٥٠ مليار دولار، لكنه انقلب رأسا على عقب بفعل الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أصاب الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادة.

وازدادت المخاطر الاقتصادية بصورة حادة نتيجة لذلك. وتصاعدت التوترات الجغرافية–السياسية والاجتماعية مع زيادة الفقر وعدم المساواة. وارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان نتيجة لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقص العمالة واضطراب الإمدادات. وبلغت الديون العامة والخاصة مستويات عالية جديدة. ومع زيادة ضيق حيز الإنفاق من المالية العامة، ستواجه البلدان مفاضلات متزايدة الصعوبة بين السياسات بينما هي تعالج التضخم المتزايد، والمخاطر المالية الكلية المتصاعدة وتباطؤ النمو. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تتحمل قروضا كبيرة بالعملات الأجنبية ولديها احتياجات للتمويل الخارجي، ينبغي التأهب للاضطرابات المحتملة في الأسواق المالية مع تشديد موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

وحتى مع تركيز صناع السياسات على تخفيف تأثير الحرب في أوكرانيا والجائحة، يواجه العالم كذلك قوى جارفة من التغير الأطول أجلا، بما فيها من آثار تغير المناخ والثورة الرقمية. وسوف تنعكس آثار هذه القوى لا محالة في ميزان مدفوعات كل بلد على حدة، مما يزيد من أهمية الإصلاحات الهيكلية وعمليات تحسين أطر السياسات لبناء الصلابة وتحقيق النمو الاحتوائي طويل المدى.

وتكشف التحديات الاقتصادية اليوم – بدءا من الجائحة وانتشار تداعيات الحرب وحتى تغير المناخ والتحول الرقمي – عن وجود تصدعات اقتصادية وجغرافية–سياسية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وبينما يُرجح أن يحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة المالية، فإن الحفاظ على شبكة موثوقة من الأمان المالي العالمي، يشغل الصندوق موضع الصدارة فيها، سيكون مسألة أكثر أهمية. ومن أجل تقديم دعم أفضل للبلدان الأعضاء خلال هذه الأوقات العصيبة، يُعيد الصندوق النظر فيما يقدمه من مشورة بشأن السياسات، وأنشطة الإقراض، وبناء القدرات، بوسائل منها إنشاء الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة في إبريل ٢٠٢٢.

رسالة من المدير العام

عزيزي القارئ،

يواجه الاقتصاد العالمي حاليا أكبر اختبار يتعرض له منذ الحرب العالمية الثانية.

فعلى مدار العام الماضي، ظلت الجائحة المستمرة تفرض تكاليف صحية واقتصادية–اجتماعية هائلة، مما أثر على الأرواح وسبل العيش في كل مكان. وفي خضم التعافي الوليد، يواجه العالم صدمة ثانية غير مسبوقة تتمثل في الغزو الروسي لأوكرانيا. لقد فر ملايين اللاجئين من القتال الدائر. ولا يزال ملايين آخرون نازحين داخليا.

ولا تزال العواقب تهز أركان الاقتصاد العالمي. فالارتفاع الحاد لأسعار الغذاء والطاقة واتساع نطاق التضخم يلحقان الضرر الأكبر بالفئات الأكثر ضعفا – في الوقت الذي تَلقى فيه الحكومات صعوبة أكبر في توفير الدعم لهذه الفئات بسبب ارتفاع الدين وتشديد الأوضاع المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حدة المخاطر التي تهدد بتفتت العالم إلى تكتلات جغرافية–سياسية واقتصادية قد تتسبب في فقدان ما تحقق من مكاسب على مدار عقود فيما يتعلق بتحسين مستويات المعيشة. ولا نملك زرا يمكن أن نضغطه لإيقاف أزمة المناخ ريثما نتعامل مع هاتين الأزمتين الأخريين.

ويواصل الصندوق العمل لمعاونة بلداننا الأعضاء على معالجة هذه التحديات والمضي قدما في طريق التعافي الذي يزداد وعورة يوما بعد يوم.

ففي العام الماضي، وافق البلدان الأعضاء على توزيع تاريخي لمخصصات حقوق السحب الخاصة بقيمة ٦٥٠ مليار دولار بهدف تعزيز احتياطيات البلدان الأعضاء، مما يساعد على توفير دعم السيولة المطلوب بشدة للبلدان على مستوى العالم.

وبناء على هذا الإنجاز، بدأنا عملية إصلاح لدعمنا التمويلي، بدءا بزيادة حجم الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. كذلك وافقت بلداننا الأعضاء هذا العام على إطلاق «الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة» – تسهيلنا الأول الذي يوفر التمويل طويل الأجل بتكلفة محدودة – لمساعدة بلداننا الأكثر ضعفا على بناء الصلابة في مواجهة الصدمات المناخية والجوائح المستقبلية.

ومنذ بداية الجائحة، وافق الصندوق على تمويل جديد لثلاثة وتسعين بلدا بقيمة ٢٥٨ مليار دولار. ونقوم الآن بتوسيع نطاق هذا الدعم ليشمل البلدان الأشد تضررا من مجموعة الصدمات الأخيرة.

ويركز هذا العدد من التقرير السنوي على عمل المجلس التنفيذي للصندوق، الذي يقدم الإرشاد والإشراف الضروريين لعملنا. كذلك يسلط التقرير الضوء على أعمال المشورة وتنمية القدرات والدعم التي قدمها الصندوق بصورة فورية لبلداننا الأعضاء.

إن العمل معا هو السبيل الوحيد الذي يتيح لنا النجاح في معالجة ما نواجه من تحديات. ويستطيع بلداننا الأعضاء التعويل علينا في تعزيز العمل الجماعي من أجل اقتصاد قوي وشامل للجميع.

كريستالينا غورغييفا
المدير العام
سبتمبر ٢٠٢٢

لمحة عن صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو منظمة تضم ١٩٠ بلداً عضواً تعمل على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وتأمين الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع معدلات التوظيف المرتفعة والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في مختلف أنحاء العالم. وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي – أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينهم. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي كما يوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق من أجل تنمية القدرات. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٢١ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

تبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل، والتحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المديرين التنفيذيين. ووحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٢٩ إبريل ٢٠٢٢، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠,٧٤٣٨٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١,٣٤٤٣٠ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٢١) هو ٠,٦٩٦٣٨٥ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الأمريكي، و ١,٤٣٥٩٩ دولار أمريكي لوحدة حقوق السحب الخاصة. "مليار؟ تعني ألف مليون، و؟تريليون؟ تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح "بلد؟ حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

في ٢٩ إبريل ٢٠٢٢ كان سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي

دولار أمريكي = ٠,٧٤٣٨٨٠ وحدة حقوق سحب خاصة

وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة

وحدة حقوق السحب الخاصة = ١,٣٤٤٣٠ دولار أمريكي

أدوار الصندوق الرئيسية الثلاثة

الرقابة الاقتصادية

إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك نقص النقد الأجنبي من جراء تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.

تنمية القدرات

توفير مساعدات تنمية القدرات (بما في ذلك المساعدة الفنية والتدريب)، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية لتصميم سياسات اقتصادية سليمة وتنفيذها.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق: *www.imf.org*.

المختصرات

AML/CFT	anti-money laundering/combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BBA	bilateral borrowing agreement	اتفاق اقتراض ثنائي
CCRT	Catastrophe Containment and Relief Trust	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون
CD	capacity development	تنمية القدرات
CMAP	Climate Macroeconomic Assessment Program	برنامج تقييم انعكاسات المناخ على الاقتصاد الكلي
COVID-19	disease caused by the coronavirus	مرض فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة الوخيمة
DMF	Debt Management Facility	برنامج تسهيلات إدارة الديون
DSSI	Debt Service Suspension Initiative	مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EFF	Extended Fund Facility	تسهيل الصندوق الممدد
EMDEs	emerging market and developing economies	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSSF	Financial Sector Stability Fund	صندوق استقرار القطاع المالي
FY	financial year	السنة المالية
G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GNI	gross national income	إجمالي الدخل القومي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
ICD	Institute for Capacity Development	معهد تنمية القدرات
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
MNRW	Managing Natural Resource Wealth	إدارة ثروة الموارد الطبيعية
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
PFTAC	Pacific Financial Technical Assistance Center	مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ
PIMA	Public Investment Management Assessment	تقييم إدارة الاستثمار العام
PLL	Precautionary and Liquidity Line	خط الوقاية والسيولة
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PRS	Poverty Reduction Strategy	استراتيجية الحد من الفقر
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
RFI	Rapid Financing Instrument	أداة التمويل السريع
RSF	Resilience and Sustainability Facility	تسهيل الصلابة والاستدامة
RST	Resilience and Sustainability Trust	الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة
SBA	Stand-By Arrangement	اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDR	special drawing right	حق السحب الخاص
SLL	Short-Term Liquidity Line	خط السيولة قصيرة الأجل
UCT	upper credit tranche	الشرائح الائتمانية العليا
UN	United Nations	الأمم المتحدة

الجزء ١

٧ عن كثب

٨ جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا

١١ تعافٍ أكثر عدالة

١٦ ديناميكية الدين

٢٠ تغير المناخ والرقمنة والإدماج

الجزء ٢

٢٦ العمل الذي نضطلع به

٢٨ الرقابة الاقتصادية

٣٠ الإقراض

٤٢ تنمية القدرات

الجزء ٣

٥٢ من نحن

٥٤ المديرون التنفيذيون

٥٨ فريق الإدارة العليا

٦١ الموارد

٦٨ المساءلة

٧٢ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

الجزء ١

عن كثب

زمبابوي

الشكل البياني ١-١

الدعم المالي من صندوق النقد الدولي

(تراكميا، بمليارات الدولارات الأمريكية)

الإقراض من الصندوق وفَّر للبلدان دعم السيولة التي تمس الحاجة إليها.

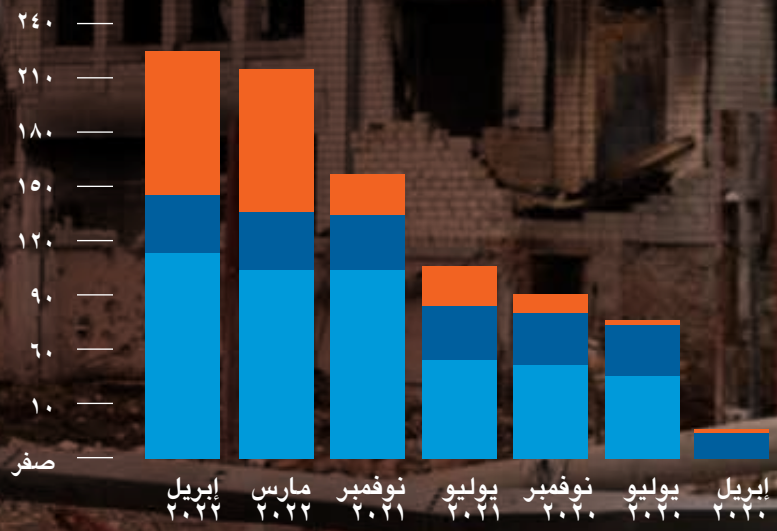

- الشريحة الائتمانية العليا*
- التسهيل الائتماني السريع أو أداة التمويل السريع أو مزيج منهما
- خط الائتمان المرن أو خط الوقاية والسيولة

المصادر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي؛ وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢.
* تشير إلى البرامج الجديدة وزيادة الموارد المتاحة ضمن البرامج القائمة، على السواء.

أوكرانيا

جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا

الحرب في أوكرانيا وجهت ضربة قاصمة للاقتصاد العالمي.

تمثل التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا انتكاسة كبيرة أخرى للاقتصاد العالمي. وبينما تتكبد أوكرانيا خسائر فادحة، فإن التأثير يمتد لما هو أبعد كثيرا من الحدود الأوكرانية. فالاضطرابات الحادة في أسواق السلع الأولية وسلاسل الإمداد ستكون ذات آثار وخيمة على الاستقرار المالي الكلي والنمو، مما يضيف المزيد إلى التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كوفيد-١٩.

أما التضخم، الذي ظل يواصل ارتفاعه في كثير من البلدان نتيجة اختلالات العرض والطلب والدعم المقدم من السياسات أثناء فترة الجائحة، فمن المرجح أن يظل مرتفعا لفترة أطول. كذلك تم تشديد الأوضاع المالية بدرجة كبيرة، مما فرض ضغوطا على مجموعة كبيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض وازدياد مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج.

وقد تسهم الحرب في أوكرانيا في استفحال التباين الخطير بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبوجه أعم، فإنها تهدد بتجزؤ الاقتصاد العالمي إلى كتل جغرافية-سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطي خاصة بها. وهذا «التحول الهيكلي» يمثل التحدي الأشد خطورة الذي يواجهه الإطار القائم على القواعد الذي ظل يحكم العلاقات الدولية والاقتصادية على مدار الخمسة والسبعين عاما الماضية، مما يهدد بضياع المكاسب التي تحققت على مدار العقود العديدة الماضية.

تكثيف الجهود

واستجابة لهذه التطورات، قدم صندوق النقد الدولي لبلدانه الأعضاء التمويل الحيوي والمشورة الآنية ومساعدات تنمية القدرات والدعم.

فقد صدرت الموافقة خلال السنة المالية ٢٠٢٢ على صرف تمويل طارئ بقيمة ١,٤ مليار دولار لأوكرانيا - وبموجب طلب تقدمت به عدة بلدان أعضاء بالصندوق - أُنشئ صندوق خاص يوفر للمانحين أداة آمنة لتوجيه المزيد من المساعدات المالية لأوكرانيا. والعمل جار أيضا لتوفير الدعم للدول المجاورة لأوكرانيا المتضررة بشدة وللبلدان الأعضاء التي تعاني من الهشاشة أو المتأثرة بالصراع الدائر.

وساهم كذلك الإقراض من صندوق النقد الدولي والتوزيع التاريخي لمخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة قدرها ٦٥٠ مليار دولار في توفير السيولة المطلوبة بشدة للبلدان حول العالم، التي يعاني كثير منها من ضيق الحيز المالي بعد الجائحة. وقد تمت الموافقة على صرف أكثر من ٢١٩ مليار دولار في هيئة قروض إلى ٩٢ بلدا منذ بداية الجائحة. ولتيسير الاستفادة من موارد التمويل الطارئ، تم تمديد فترة تطبيق الزيادة المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية من موارد الصندوق بموجب أدواته للتمويل الطارئ حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٣ (راجع الجدول ٢-٢ للاطلاع على التفاصيل).

حسب الوضع في إبريل ٢٠٢٢،

٧٪

فقط من سكان البلدان النامية منخفضة الدخل حصلوا على التطعيم الكامل، مقارنة بنسبة قدرها

٧٣٪

في الاقتصادات المتقدمة.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، عُقدت مائة وست وعشرون مشاورة مع البلدان الأعضاء في إطار مشاورات المادة الرابعة، وأجريت ستة تقييمات لاستقرار النظام المالي، إلى جانب القيام بزيارات فنية عبر الإنترنت بلغت قرابة ٢٩٠٠ زيارة. وكان حوالي ٦٠٪ من المساعدات الفنية التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية من نصيب الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان منخفضة الدخل، والدول الصغيرة.

شراكات عالمية

في شهر يونيو ٢٠٢١، اشترك صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية لحشد الجهود الرامية إلى التعجيل بتوفير لقاحات كوفيد-١٩، وعلاجاته، ووسائل تشخيصه. فقد تم إنشاء فرقة عمل بقيادة رؤساء هذه المؤسسات لحشد الدعم وتعبئة التمويل لتنفيذ مقترح خبراء الصندوق البالغة تكلفته ٥٠ مليار دولار للقضاء على جائحة فيروس كورونا. وتم تحديد هدف عالمي للوصول إلى تطعيم ٤٠٪ على الأقل من السكان في كل البلدان بنهاية عام ٢٠٢١ و٧٠٪ بحلول منتصف عام ٢٠٢٢.

ولتحقيق هذا الهدف، دعت فرقة العمل بلدان مجموعة العشرين إلى إتاحة مزيد من جرعات اللقاح إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ وتقديم التمويل، بما في ذلك المنح والتمويل الميسر؛ وإزالة كافة الحواجز أمام تصدير المدخلات المستخدمة في اللقاحات المصنعة، ووسائل التشخيص، والعلاجات.

وقد تم إعداد قاعدة بيانات عالمية (www.Covid19Global-Tracker.org) ولوحات إلكترونية لبيانات كل بلد على حدة لتتبع ومراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف وتحسين مستوى الشفافية. ومع ذلك، لا تزال فرص الحصول على الأدوات الضرورية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ شديدة التباين. فحسب الوضع في إبريل ٢٠٢٢، لم يحصل سوى ٧٪ فقط من سكان البلدان النامية منخفضة الدخل على التطعيم الكامل، مقارنة بنسبة قدرها ٧٣٪ في الاقتصادات المتقدمة. وهناك فجوات مماثلة في فرص الحصول على إمدادات الأكسجين، والعلاجات، وأدوات الوقاية الشخصية.

وتجهيز الاقتصادات النامية لمكافحة الجائحة والتأهب لأي احتياجات مستقبلية للرعاية الصحية يصبان في مصلحة الجميع، فلن يتحقق الأمان لأحد حتى يتحقق الأمان للجميع. ومن خلال خطة عمل محدثة يتبين أن توفير مبلغ متواضع قدره ١٥ مليار دولار في هيئة منح في عام ٢٠٢٢ ثم ١٠ مليارات دولار سنويا بعد ذلك يمكن أن يعزز النظم الصحية العالمية بدرجة كبيرة.

وفي تاريخ أقرب، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراءات منسقة وعاجلة على صعيد الأمن الغذائي وناشدت البلدان تجنب فرض قيود على صادرات الأغذية والأسمدة.

ويواصل الصندوق، بالتعاون مع شركائه، مناصرته للتعاون العالمي والعمل متعدد الأطراف.

إصلاح الحوكمة

إن إحراز التقدم نحو إصلاح نظام الحوكمة بالصندوق والنجاح في استكمال المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص في الوقت المناسب هما عاملان جوهريان لضمان الحفاظ على صندوق النقد الدولي كمؤسسة قوية قائمة على حصص العضوية وتتوافر لها الموارد الكافية. ومن المتوقع أن تستند المراجعة إلى اتفاق عام ٢٠١٠، بما في ذلك جهود حماية حصص أفقر البلدان الأعضاء في الصندوق ونصيبها في القوة التصويتية. وسوف تتم كذلك مراجعة الصيغة الحالية لتحديد الحصص والتي سبق اعتمادها في ٢٠٠٨ وظلت مستخدمة منذ ذلك الحين كأساس مرجعي.

تعاف أكثر عدالة

البلدان منخفضة الدخل لديها حيز أقل للاستجابة. والصندوق يكثف جهوده لمساعدة البلدان الأشد احتياجا.

بنما

وافق مجلس محافظي الصندوق في ٢ أغسطس ٢٠٢١ على توزيع عام لما يعادل ٦٥٠ مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة - هو الأكبر في تاريخ الصندوق. وتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة المُصْدَرة حديثا على كل البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا بالتناسب مع أنصبة حصصها في الصندوق، مما يعطي دفعة كبيرة من السيولة للبلدان. كان نحو ٢٧٥ مليار دولار منها من نصيب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين حصلت البلدان منخفضة الدخل على ٢١ مليار دولار.

وقد ساعد هذا التوزيع على زيادة الاحتياطيات وتحسين ثقة الأسواق العالمية، وعزز قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على النفاذ إلى الأسواق، وساعد على تحرير الموارد وتوجيهها للجهود المطلوبة بشدة في مجالي الصحة والتعافي الاقتصادي. وتستخدم البلدان منخفضة الدخل حاليا ما يصل إلى ٤٠٪ من حقوق السحب الخاصة لديها على الإنفاق الضروري.

وخلال الفترة بين دخول هذا التوزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة حيز التنفيذ ونهاية شهر إبريل ٢٠٢٢، كانت البلدان الأعضاء قد قامت بتحويل قرابة ١٤,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ١٩ مليار دولار) إلى عملات قابلة

الشكل البياني ١-٢

أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق

توزيع مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة بقيمة تعادل ٦٥٠ مليار دولار منها حوالي ٢٧٥ مليار دولار لصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

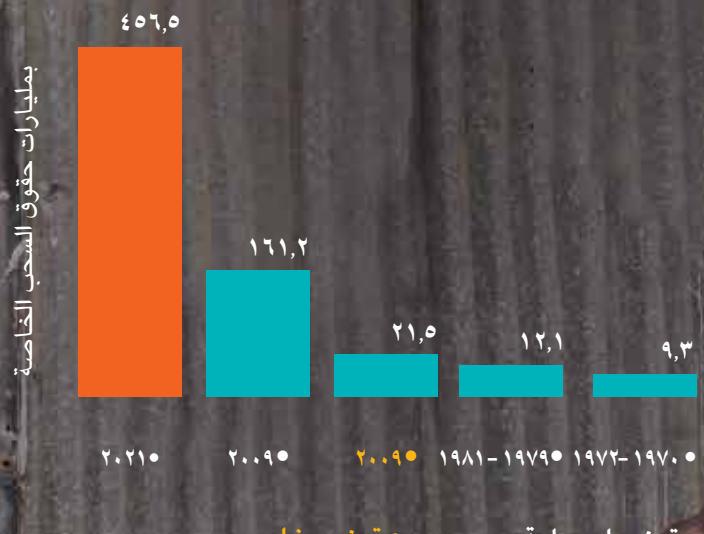

المصادر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي؛ وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

كينيا

للاستخدام الحر من خلال اتفاقات المبادلة الطوعية. ومن هذا الرقم، بلغت مبيعات البلدان منخفضة الدخل من حقوق السحب الخاصة حوالي ٤,٥ مليار دولار.

وتتاح كذلك خيارات للبلدان التي تتمتع بمراكز خارجية قوية تسمح لها بتحويل مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة على أساس طوعي إلى البلدان الأفقر والأضعف عن طريق الصندوق الاستئماني لتقديم القروض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، أو الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، أو الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي أنشئ مؤخرا (راجع الجدول ٢–٤).

وسوف يكون الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مكملا لمجموعة أدوات صندوق النقد الدولي الإقراضية الحالية عن طريق توفير تمويل أطول أجلا بتكلفة معقولة بموجب اتفاق في ظل تسهيل للصلابة والاستدامة من أجل دعم البلدان خلال سعيها لمعالجة التحديات الهيكلية التي تخلق مخاطر اقتصادية كلية كبيرة. وسوف تشمل مبدئيا تغير المناخ والتأهب للجوائح.

ومقارنة بحساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، فإن الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة سيتيح آجالا تمويلية أطول كثيرا – بفترة سماح عشر سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق ٢٠ سنة – بالإضافة إلى هيكل أسعار فائدة موزعة على شرائح يسمح بأقصى حد من التيسير لأفقر البلدان. وفي الوقت الراهن، حوالي ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق (١٤٣ بلدا) مؤهلة للحصول على التمويل من صندوق الصلابة والاستدامة. ويشمل هذا كل البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للحصول على التمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والدول الصغيرة الضعيفة، والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة البلدان متوسطة الدخل.

حوَّلت البلدان الأعضاء

١٤,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة

(حوالي ١٩ مليار دولار)

إلى عملات قابلة للاستخدام الحر من خلال اتفاقات المبادلة الطوعية.

دعم البلدان الضعيفة

الأزمات العالمية المتداخلة المتمثلة في الحرب والجائحة والتضخم تلحق ضررها الأشد بأفقر البلدان. فقد شهدت البلدان النامية منخفضة الدخل تراجعا كبيرا في نصيب الفرد من الدخل أثناء فترة الجائحة. وتواجه في الوقت الراهن طفرة مفاجئة في أسعار الطاقة والأسمدة والغذاء، تفاقمت من جراء الحرب الدائرة في أوكرانيا. ويسهم ذلك في زيادة الفقر وعدم المساواة، واتساع التباين بين الاقتصادات المتقدمة من جهة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من جهة أخرى. ففي الوقت الذي يتوقع فيه عودة الناتج الكلي في الاقتصادات المتقدمة إلى اتجاهات ما قبل الجائحة بحلول عام ٢٠٢٥، نجد أن التوظيف والنشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل لا يرجح تعافيهما على المدى المتوسط، مما يعني احتمال حدوث بعض الندوب الدائمة.

ولتقديم دعم أفضل للبلدان منخفضة الدخل، تم إدخال إصلاحات على تسهيلات الصندوق للإقراض الميسر في يوليو ٢٠٢١. فقد تمت زيادة حدود الاستفادة السنوية من موارد التمويل الميسر بنسبة قدرها ٤٥٪، مما يجعلها متسقة تماما مع حدود الاستفادة في حساب الموارد العامة، وتم إلغاء سقوف حدود الاستفادة التراكمية كلية بالنسبة لأفقر البلدان بشرط استيفائها متطلبات الحصول على مبالغ تتجاوز حدود الاستفادة العادية. كذلك تمت زيادة حدود الاستفادة التراكمية بالنسبة لأدوات التمويل الطارئ في شهر ديسمبر ٢٠٢١. وسوف تتيح هذه الإصلاحات المزيد من التمويل الميسر للبلدان التي تتمتع بسياسات قوية ولكن لديها احتياجات كبيرة لتمويل موازين مدفوعاتها.

الشكل البياني ١–٣

ندوب طويلة الأمد

(الانحراف ٪ عن مستوى التنبؤات الوارد في عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

التوظيف والنشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل لا يرجح تعافيهما على المدى المتوسط.

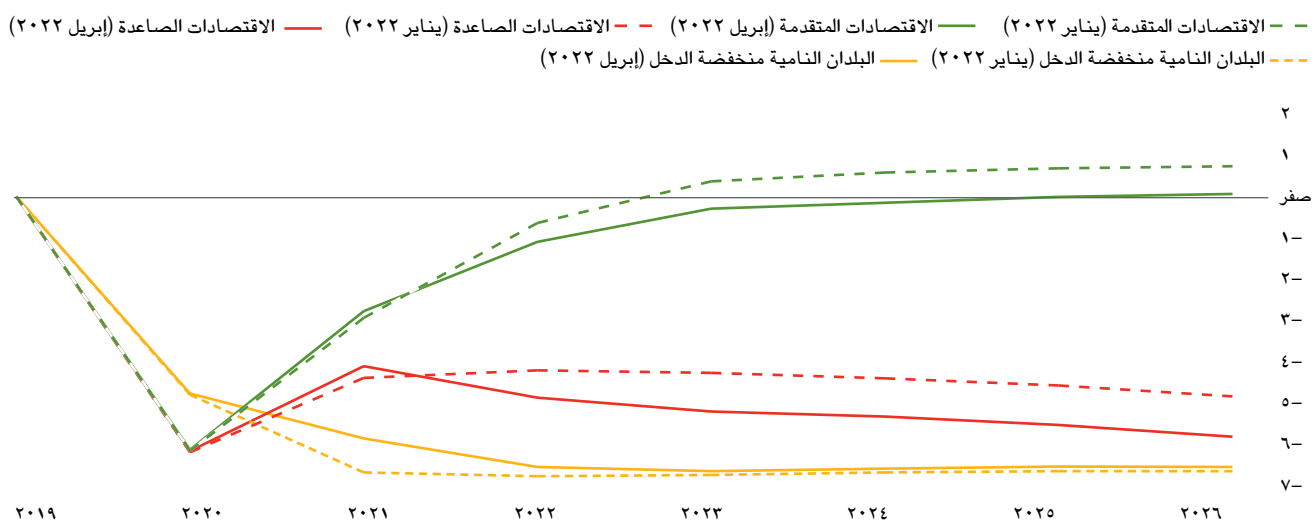

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ووافق المجلس التنفيذي للصندوق كذلك على استراتيجية مصاحبة لتعبئة الموارد على مرحلتين لدعم الاستدامة طويلة الأجل للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتنطوي على توفير مساهمات جديدة لموارد الدعم والقروض، وهو ما يمكن تيسيره من خلال تحويل جانب من مخصصات حقوق السحب الخاصة. وهذه الإصلاحات للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تضمن أن توفر لصندوق النقد الدولي القدرة اللازمة للاستجابة بمرونة لاحتياجات البلدان منخفضة الدخل على المدى المتوسط مع مواصلة تقديم القروض الميسرة بأسعار فائدة صفرية.

ومن المتوقع تقديم القروض من خلال اتفاقات إقراضية متعددة السنوات – في تحول عن الوضع السائد في عام ٢٠٢٠، عندما توسعت البلدان في الاستعانة بموارد تسهيلات الصندوق للإقراض الطارئ.

وتم وضع إطار جديد لدعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بعد صدور الموافقة عليه في شهر مارس ٢٠٢٢. فالآثار الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد–١٩ وتداعيات الحرب في أوكرانيا عرضت هذه البلدان لمخاطر جسيمة تهدد بتخلفها أكثر عن اللحاق بركب بقية العالم، نظرا لما تواجهه من تحديات هيكلية طويلة الأمد، مثل ضعف القدرات المؤسسية، وتحديات الحوكمة، ومحدودية الموارد، ومعاناتها من التدهور البيئي أو الصراعات الدائرة بالفعل. ويصنف خُمس البلدان الأعضاء في الصندوق تقريبا كدول هشة ومتأثرة بالصراعات.

ويشمل الإطار الجديد تعميم استراتيجيات المشاركة في جهود البلدان عبر الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات لتحسين مشاركة الصندوق في جهود البلدان حسب ظروف كل بلد، والاسترشاد بها في تصميم البرامج وشرطيتها، ودعم إقامة حوار أقوى مع السلطات في البلدان المعنية والشركاء؛ كما يشمل التوسع في تواجد الصندوق الميداني في تلك البلدان لزيادة دعم تنمية القدرات؛ فضلا على تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمانحين، بما في ذلك البنك الدولي.

أداة تتبع مخصصات حقوق السحب الخاصة
طالع المزيد على شبكة الإنترنت

كيف ساعد توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة البلدان الأعضاء

نشر صندوق النقد الدولي مؤخرا أداة لتتبع استخدامات بلدانه الأعضاء لمخصصات حقوق السحب الخاصة، مستندا إلى تقارير خبرائه التي نُشرت بعد تنفيذ التوزيع العام للمخصصات. وتهدف أداة التتبع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة حول كيفية استخدام البلدان لهذه الموارد.

فقد استخدمت بعض البلدان مخصصاتها أو تعتزم استخدامها في دعم الإنفاق على الصحة والإنفاق المرتبط باللقاحات، أو لتمويل عجز الميزانية الكلي، أو للخروج من الديون ذات التكلفة العالية.

وفيما يلي بعض الأمثلة لكيفية استخدام البلدان لمخصصاتها:

إكوادور: تم توجيه المخصصات مباشرة إلى الميزانية الحكومية لعام ٢٠٢١ واستخدمت لتغطية نقص التمويل. ويُستخدم في الوقت الحالي رمزٌ جديدٌ في الميزانية لمتابعة كيفية إنفاق إيرادات حقوق السحب الخاصة.

غينيا بيساو: ساعدت المخصصات في سد فجوة التمويل الخارجي كما تم استخدامها في سداد خدمة الدين الخارجي بالشروط العادية.

مولدوفا: نظرا للاحتياجات التمويلية الكبيرة في مولدوفا، فقد استخدمت السلطات المخصصات في تمويل الميزانية. وتم وضع تشريع خاص أقره البرلمان لضمان الاتساق مع الإطار القانوني للحكومة.

السنغال: أنفقت السلطات نصف مخصصات حقوق السحب الخاصة تقريبا على القطاع الصحي، وإنتاج اللقاحات المحلية، والتحويلات النقدية ولدفع جزء من التزامات الديون غير المستوفاة. ومن المتوقع استخدام النصف المتبقي لتغطية الاحتياجات التمويلية والمعاملات المالية.

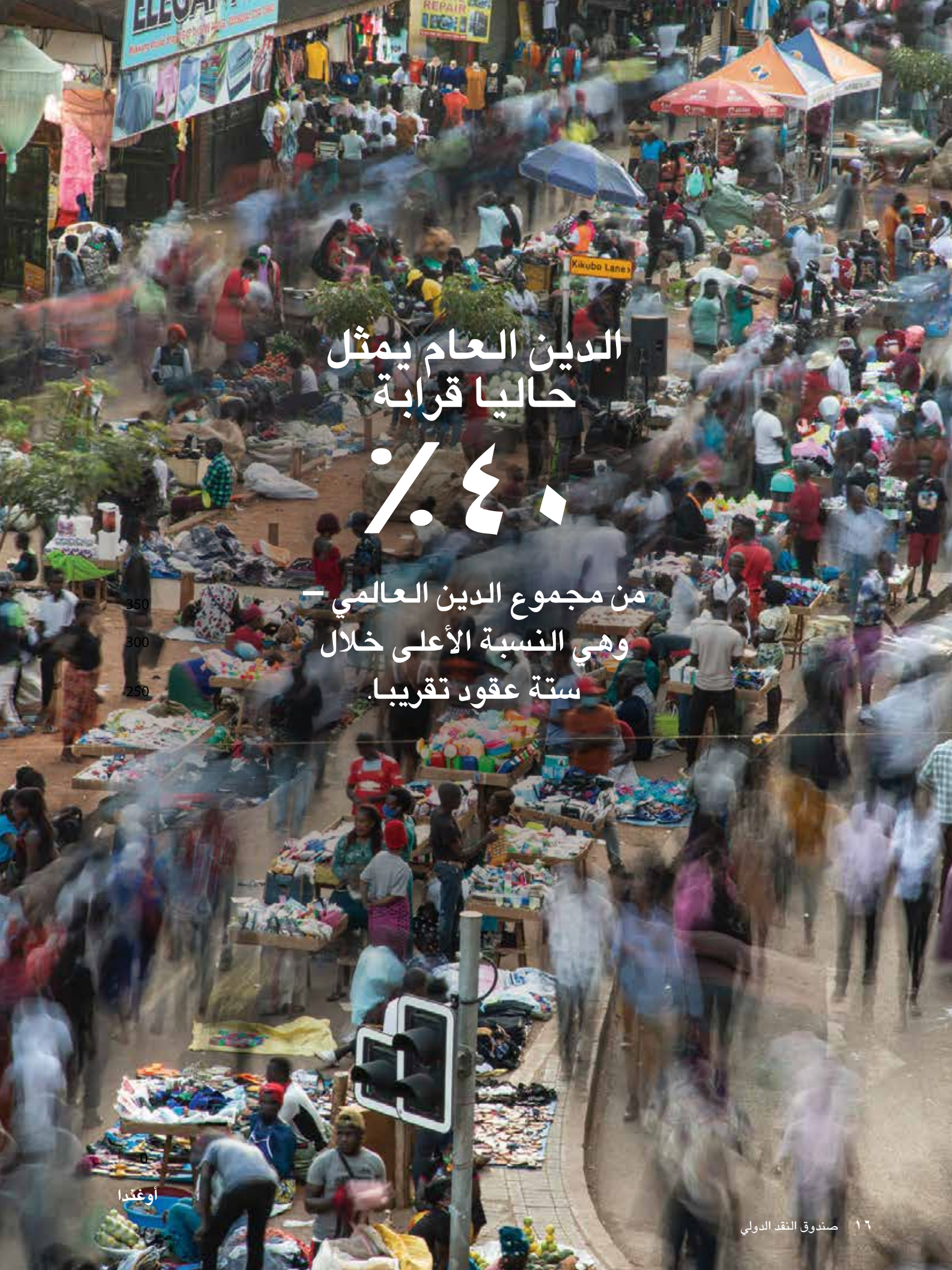

الدين العام يمثل حاليا قرابة

٤٠٪

من مجموع الدين العالمي – وهي النسبة الأعلى خلال ستة عقود تقريبا.

ديناميكية الدين

مواطن الانكشاف لمخاطر الديون آخذة في التزايد، بما لها من آثار ومخاطر محتملة على المدينين والدائنين، وبصورة أعم على الاستقرار والرخاء العالميين.

تسببت الحرب في أوكرانيا في زيادة وطأة الضغوط الواقعة على الموارد العامة في وقت لا تزال فيه بلدان العالم تفتقر إلى التوازن في أعقاب صدمة الجائحة. وبينما أدى الدعم الاستثنائي من السياسات أثناء الجائحة إلى تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وخفف تدريجيا من أوضاع السيولة والائتمان حول العالم، مما ساهم في تحقيق التعافي، فقد زادت مستويات العجز وتراكمت الديون بوتيرة أسرع كثيرا مقارنة بفترات الركود السابقة، بما فيها الأزمة المالية العالمية.

ووفقا للبيانات الواردة في قاعدة بيانات الدين العالمي في صندوق النقد الدولي (الشكل البياني ١–٤) فقد قفز مستوى الاقتراض الكلي بنسبة ٢٨ نقطة مئوية ليصل إلى ٢٥٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠. وكان الاقتراض الحكومي وراء نصف هذه الزيادة تقريبا، والباقي من الشركات غير المالية والأسر. ويمثل الدين العام حاليا قرابة ٤٠٪ من مجموع الدين العالمي ـ وهي أعلى نسبة مسجلة على مدار ستة عقود تقريبا.

الشكل البياني ١–٤

ديون قياسية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

الديون العالمية تتزايد بسرعة. ومن المرجح أن تصبح عمليات إعادة هيكلة الديون أكثر تواترا.

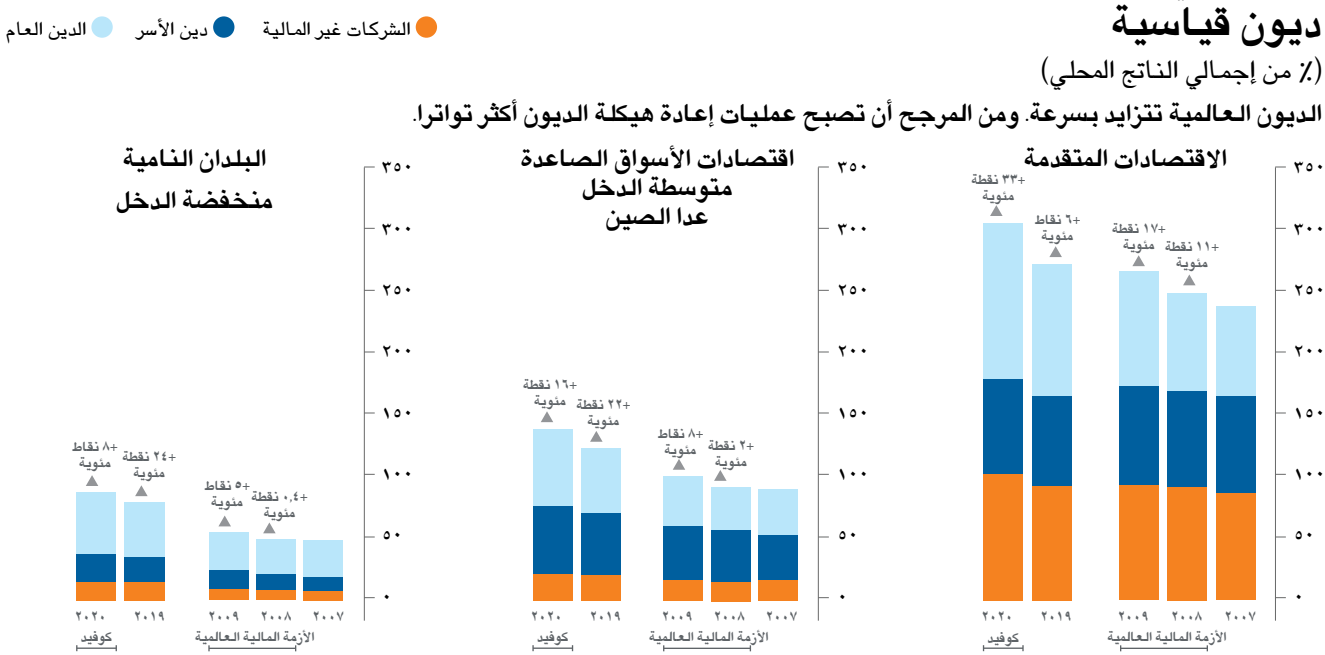

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العالمي؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الدين العام يشير إلى أكبر شريحة متاحة من الدين (القطاع العام غير المالي، والحكومة العامة، والحكومة المركزية، بالترتيب التنازلي). الدين الخاص لا يشمل سوى القروض والأوراق المالية. كل مجموعات الدخل والمجموعات الإقليمية تتبع المنهجية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. مجموع الدين (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) قريب من حاصل جمع مكونات الدين العام والدين الخاص لكنه ليس مساويا له تماما. ويرجع ذلك للاختلاف في تغطية كل بلد للمتغيرات المقابلة، مما يتسبب في اختلاف الأوزان الترجيحية المقابلة للبلد المعني. وهنا، يستخدم دين الأسر كقيمة متبقية. يُقدَّر مجموع الدين في العالم في ٢٠٢٠ بنسبة قدرها ٢٥٦٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي الاقتصادات المتقدمة ٣٠٠٪؛ وفي الولايات المتحدة ٢٩٨٪ وفي الاقتصادات المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ٣٠١٪؛ وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الصين ١٣٧٪؛ وفي البلدان النامية منخفضة الدخل ٨٧٪.

GFC = الأزمة المالية العالمية pp = نقاط مئوية.

قدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون بلغ مجموعها

٦٩٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

(ما يعادل حوالي ٩٢٧ مليون دولار)

إلى أفقر بلدانه الأعضاء.

تعاني الحكومات في الوقت الراهن من تزايد أسعار الواردات وفواتير الديون في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم اليقين بشأن مستويات التضخم المرتفعة وتباطؤ النمو. ومع تشديد أوضاع السياسة النقدية لكبح جماح التضخم، فإن تكاليف القروض السيادية سوف ترتفع، مما يترتب عليه تضييق المجال أمام الإنفاق الحكومي وزيادة مواطن الانكشاف لمخاطر الدين، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومما يزيد الأمور تعقيدا أن نطاق الالتزامات وآجالها غير معروفين على نحو تام في كثير من الحالات.

ولمعالجة مشكلة الديون غير المستدامة، توصلت مجموعة العشرين ونادي باريس إلى اتفاق في شهر نوفمبر ٢٠٢٠ بشأن وضع إطار مشترك لمعالجة الديون بخلاف المبادرة السابقة المعنية بتعليق مدفوعات خدمة الدين، ويهدف إلى معالجة الإعسار ومشكلات نقص السيولة التي طال أمدها في البلدان المؤهلة عن طريق توفير تخفيف لأعباء الديون يتوافق مع احتياجات إنفاق البلد المدين وقدراته على السداد.

غير أن هذا الإطار المشترك سجل بداية بطيئة، فلا يوجد بلد واحد استكمل أعمال إعادة الهيكلة حتى الآن. وبينما تتباين طبيعة التأخير مع إمكانية إرجاع أسبابه للدائنين والمدينين على السواء، فمن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق هذا الإطار للنتائج المنشودة. وتشمل هذه الإجراءات توخي الوضوح بشأن الخطوات والأطر الزمنية لعملية الإطار المشترك، والتواصل المبكر مع كل الأطراف المعنية، وزيادة الوضوح بشأن الطريقة التي سيتم اتباعها لإنفاذ المعاملة المتماثلة مع الدائنين من القطاع الخاص، وتوسيع نطاق الإطار المشترك ليشمل البلدان الأخرى المثقلة بالديون غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. ومن شأن تجميد مدفوعات خدمة الدين أثناء التفاوض في ظل هذا الإطار أن يوفر تخفيفا لأعباء المدينين الواقعين تحت وطأة الضغوط ويقدم حوافز للتوصل إلى اتفاق سريع. وسوف يواصل الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، دعمه لتنفيذ الإطار المشترك.

وبوجه أعم، لا بد أن تعتمد الحكومات أطرا متوسطة الأجل للسياسات بحيث تحقق التوازن بين الاحتياجات والاستثمارات على المدى القصير واستدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وتمثل إصلاحات تحسين شفافية الدين وتقوية سياسات أطر إدارة الدين مطلبا أساسيا للحد من المخاطر. ولدعم البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سياق هذه الجهود، يعكف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام ٢٠١٨ على معالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الدين المتزايدة من خلال اتباع منهج متعدد الجوانب. فلا يزال العمل الذي بدأ تحت هذه المظلة متعددة الجوانب مستمرا من أجل تعزيز شفافية الدين، وذلك بسبل منها تعزيز قدرات إدارة الدين، واستخدام أدوات تحليل الدين الدقيقة، وتطوير السياسات. ولا يزال الصندوق مستمرا في العمل مع شركائه لتعزيز بنيان تسوية الديون.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن إصلاحات سياسة حدود الدين لدى صندوق النقد الدولي التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٢١، تتيح لهذه البلدان مرونة أكبر لإدارة ديونها مع إدماج ضمانات وقائية للحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين أو استعادتها. وتمثل سياسة حدود الدين أداة مهمة لمعالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الديون وإطارا مرجعيا مفيدا لاتخاذ الدائنين الآخرين قرارات الإقراض.

تخفيف أعباء الديون

أتيحت مساعدات تخفيف أعباء الديون من جانب الدائنين الرسميين من خلال «مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين» التي أطلقتها مجموعة العشرين بدعم مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد دخلت المبادرة حيز التنفيذ في مايو ٢٠٢٠ ووفرت مبلغا قدره ١٢,٩ مليار دولار في هيئة تخفيف لأعباء الديون إلى ٤٨ بلدا قبل انتهاء صلاحيتها في ديسمبر ٢٠٢١.

وعلى مسار موازٍ، قدم صندوق النقد الدولي لأفقر بلدانه الأعضاء مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين على قروضه من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على الشريحة الخامسة والأخيرة من هذا التخفيف لأعباء الديون في ديسمبر ٢٠٢١، وقد انتهت صلاحية العمل بهذه الجهود في إبريل ٢٠٢٢، حيث بلغ مجموع تخفيف أعباء الديون قرابة ٦٩٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٩٢٧ مليون دولار، الجدول ٢–٣). وقد ساهم ثمانية عشر بلدا من أعضاء صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في تمويل هذا الدعم، بتعهدات في هيئة منح بنحو ٦٠٩ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة (٨١٩ مليون دولار).

وبانتهاء تخفيف أعباء الديون، ومع توقعات زيادة أسعار الفائدة، فمن الممكن أن ترتفع تكاليف الاقتراض بدرجة كبيرة، مما يفرض الضغوط على الميزانيات العامة الوطنية وتتزايد معه معاناة البلدان منخفضة الدخل في خدمة ديونها. فهناك حوالي ٦٠٪ من البلدان النامية منخفضة الدخل إما يواجه درجة عالية من مخاطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة، أو وصلت لهذه الحالة بالفعل. وجاءت الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا لتزيد من تفاقم هذه التحديات. وسوف يكون الدعم المستمر من المجتمع الدولي ذا أهمية بالغة لهذه البلدان.

وفي الوقت نفسه، اتخذ السودان الخطوات اللازمة لكي يبدأ الحصول على تخفيف أعباء الديون من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك). والسودان هو البلد الثامن والثلاثون الذي يصل إلى هذه العلامة الفارقة، المعروفة باسم «نقطة اتخاذ القرار» في مبادرة «هيبيك». وبمجرد وصول السودان إلى نقطة الإنجاز وفقا لمبادرة «هيبيك» سينخفض الدين الخارجي العام بأكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي على أساس صافي القيمة الحالية، أي ما يمثل أكثر من ٩٠٪ من مجموع الدين الخارجي. وقد أتاح تطبيع علاقات السودان مع المجتمع الدولي حصول السودان على موارد مالية إضافية، مما وضع البلاد على مسار لتحقيق نمو أكثر شمولا لفئات السكان.

الشكل البياني ١–٥

تزايد مخاطر الديون في البلدان منخفضة الدخل

منخفضة معتدلة عالية في حالة المديونية الحرجة

(٪ من البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين المتوفر عنها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية منخفضة الدخل)

زادت نسبة البلدان التي بلغت مستوى المديونية الحرجة، أو المعرضة لدرجة عالية من مخاطر بلوغ حالة المديونية الحرجة، إلى الضعف لتصل إلى ٦٠٪ مقارنة بنسبتها في عام ٢٠١٥.

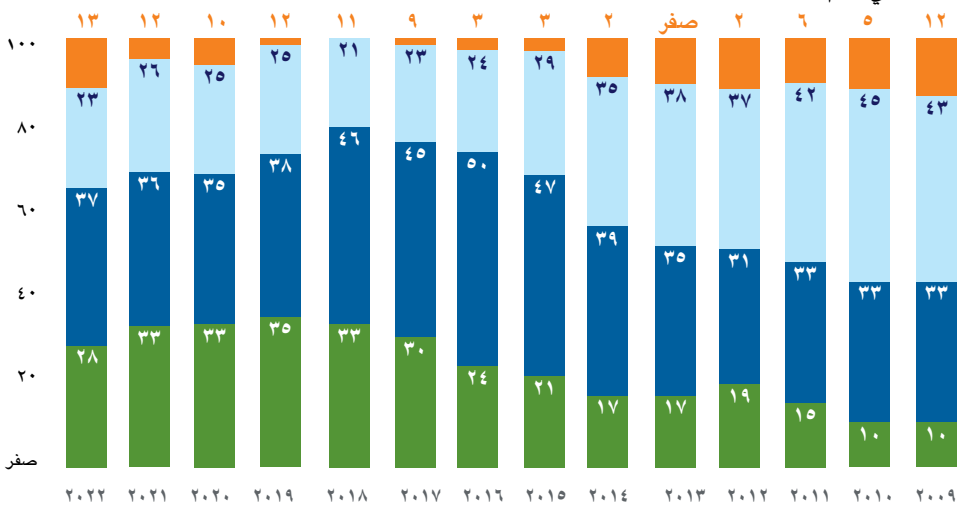

المصدر: قاعدة بيانات تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان النامية منخفضة الدخل.
ملحوظة: حسب الوضع في ٣١ مارس.

الشكل البياني ١–٦

تواتر الكوارث الطبيعية

تغير المناخ تسبب في حدوث طفرة في الكوارث الطبيعية.

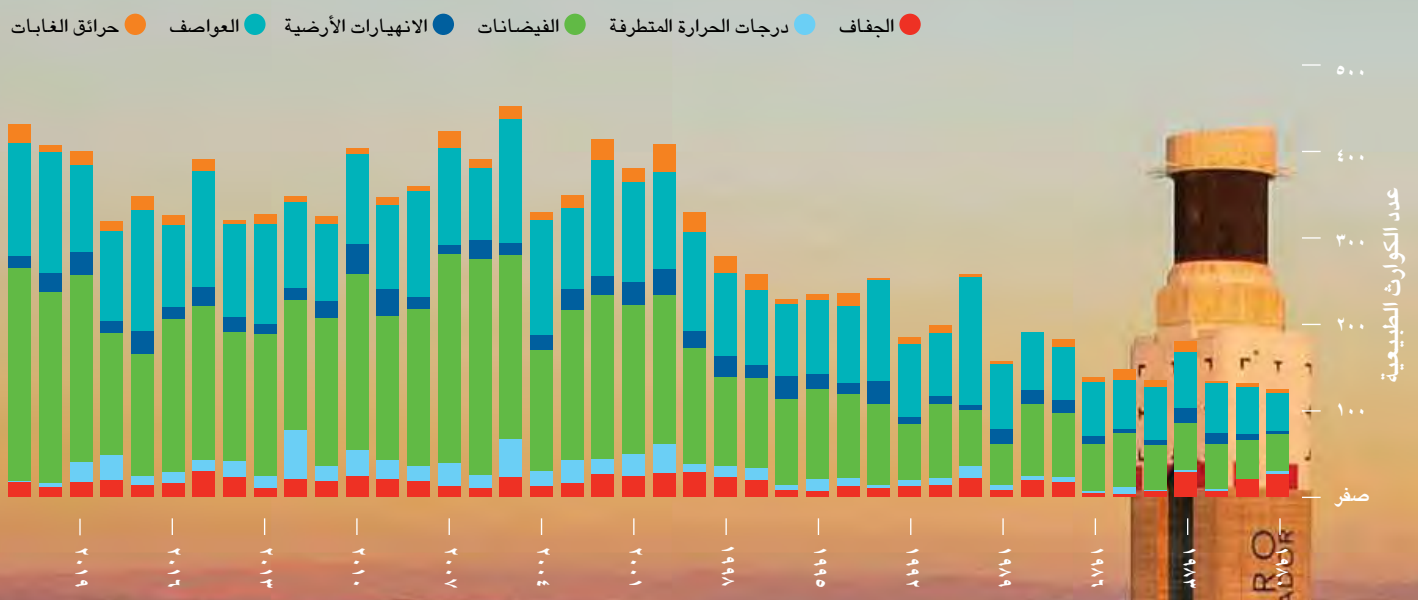

المصدر: قاعدة بيانات الأحداث الطارئة (EM-DAT) التابعة لمركز أبحاث الأوبئة والكوارث (CRED) بالجامعة الكاثوليكية في لوفان (UCLouvain)، بروكسل، بلجيكا.

تغير المناخ والرقمنة والإدماج

هناك تحولات هيكلية رئيسية جارية. ويجدر بصناع السياسات انتهاز هذه الفرص.

في الوقت الذي تكافح فيه البلدان للتغلب على الأزمات على أصعدة متعددة، ينبغي ألا تغفل عن التحدي الأطول أجلا المتمثل في تحسين درجة صلابتها لمواجهة الصدمات وتحقيق نمو مستدام واحتوائي. وما لم تتم معالجة هذه التحديات طويلة الأجل في الوقت المناسب، فقد تترتب عليها عواقب اقتصادية وخيمة، مع احتمال ظهور مشكلات مستقبلية في موازين المدفوعات.

التصدي لتغير المناخ

يفرض تغير المناخ تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، وذلك بالمساهمة جزئيا في زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وحدتها، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. ولكي يوفي صندوق النقد الدولي بالمهام المنوطة به يتعين أن يساعد بلدانه الأعضاء على معالجة هذه التحديات عن طريق سرعة تكثيف جهوده لمعالجة القضايا المرتبطة بالمناخ على نحو أكثر انتظاما من خلال تسهيلاته الإقراضية وأعماله التحليلية والرقابية والمتعلقة بتنمية القدرات.

وقد اعتمد المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٢١ استراتيجية لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لتحديات السياسات المرتبطة بتغير المناخ. وفي سياق أعمال الصندوق الرقابية، تشمل مشاورات المادة الرابعة حاليا وبصفة منتظمة سياسات واستراتيجيات التخفيف والتكيف لإدارة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون – وخاصة في البلدان المعتمدة بشدة

شيلي

في السنة المالية ٢٠٢٢، برزت قضايا المناخ في تقييمات أوضاع ٣٠ بلدا تقريبا، بما فيها بربادوس وكندا والصين وفيجي وألمانيا ومالاوي والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

على إنتاج الوقود الأحفوري. ففي العام الماضي، برزت قضايا المناخ في نحو ٣٠ من تقييمات الصندوق لأوضاع البلدان، بما في ذلك تقييمات بربادوس وكندا والصين وفيجي وألمانيا ومالاوي والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وفي سياق جهود الصندوق لإدماج تقييمات أكثر تعمقا للمخاطر المناخية ضمن أعماله، أصبح «برنامج تقييم القطاع المالي» يشمل تحليل المخاطر المناخية، بما في ذلك إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب الاقتضاء. وتم الانتهاء من أعمال تحليل المخاطر الائتمانية لكل من كولومبيا والنرويج والفلبين وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. وسوف تبدأ عملية تقييم الأطر الرقابية كذلك في تقييم المخاطر المناخية.

والعمل جارٍ أيضا على تكثيف جهود تنمية القدرات المرتبطة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، لمساعدة الحكومات في تحسين فعالية الاستثمار العام في البنية التحتية منخفضة الكربون والتي تتمتع بالصلابة في مواجهة تغيرات المناخ، تمت إضافة وحدة نموذجية جديدة لبيانات المناخ إلى الإطار الحالي لتقييم إدارة الاستثمار العام. وقد تم اختبار «وحدة المناخ ضمن تقييم إدارة الاستثمار العام» في أكثر من ١٥ بلدا. وكان الصندوق قد استحدث أداة تشخيصية لتغير المناخ، هي «برنامج تقييم الانعكاسات المناخية على الاقتصاد الكلي» وتم استخدامها على أساس تجريبي في بلدين. وتهدف هذه الأداة إلى تقييم المخاطر المالية الكلية لصدمات المناخ وضغوطه، ومدى تأهب البلدان المعرضة للمخاطر المناخية، وانعكاسات سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتم إصدار إطار «الإدارة المالية العامة الخضراء» في أغسطس ٢٠٢١، وتم استعراضه في عدة دورات تدريبية إقليمية، لمساعدة البلدان على دمج قضايا المناخ في أنشطة الإدارة المالية العامة.

ورغبة من الصندوق في تحسين البيانات وسبل الإفصاح عنها سعيا لتسعير المخاطر المناخية وإدارتها على نحو أكثر كفاءة، فقد أنشأ في عام ٢٠٢١ لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ، التي تم تحديثها عدة مرات منذ ذلك الحين. وتقوم هذه اللوحة الإلكترونية على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وتضم مجموعة من المؤشرات المميزة التي تعرض تأثير النشاط الاقتصادي على تغير المناخ، مما يجعلها نافذة خدمات موحدة للبيانات الاقتصادية الكلية ذات الصلة والمرتبطة بتغير المناخ. وهذه المؤشرات مصنفة في خمس فئات، هي: مؤشرات النشاط الاقتصادي، والمؤشرات العابرة للحدود، والمؤشرات المالية والمعنية بالمخاطر، ومؤشرات السياسات الحكومية، وبيانات تغير المناخ.

ويشارك خبراء صندوق النقد الدولي كذلك في استضافة اجتماع الأمانة العامة لائتلاف وزراء المالية للعمل المناخي، واجتماع مجموعة العمل التابعة لمجلس الاستقرار المالي المعنية بالمخاطر والبيانات ومواطن الضعف المتعلقة بتغير المناخ. ويتعاون الصندوق مع المنظمات الدولية مثل بنك التسويات الدولية؛ وشبكة تخضير النظام المالي، حيث يشارك خبراء الصندوق في رئاسة أنشطة «سد ثغرات البيانات»؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي.

الرقمنة

تتنوع أشكال النقود الرقمية وتتطور بسرعة. ورغم أن الفرص المتاحة من خلالها هائلة، فإنها تفرض تحديات صارخة ومعقدة

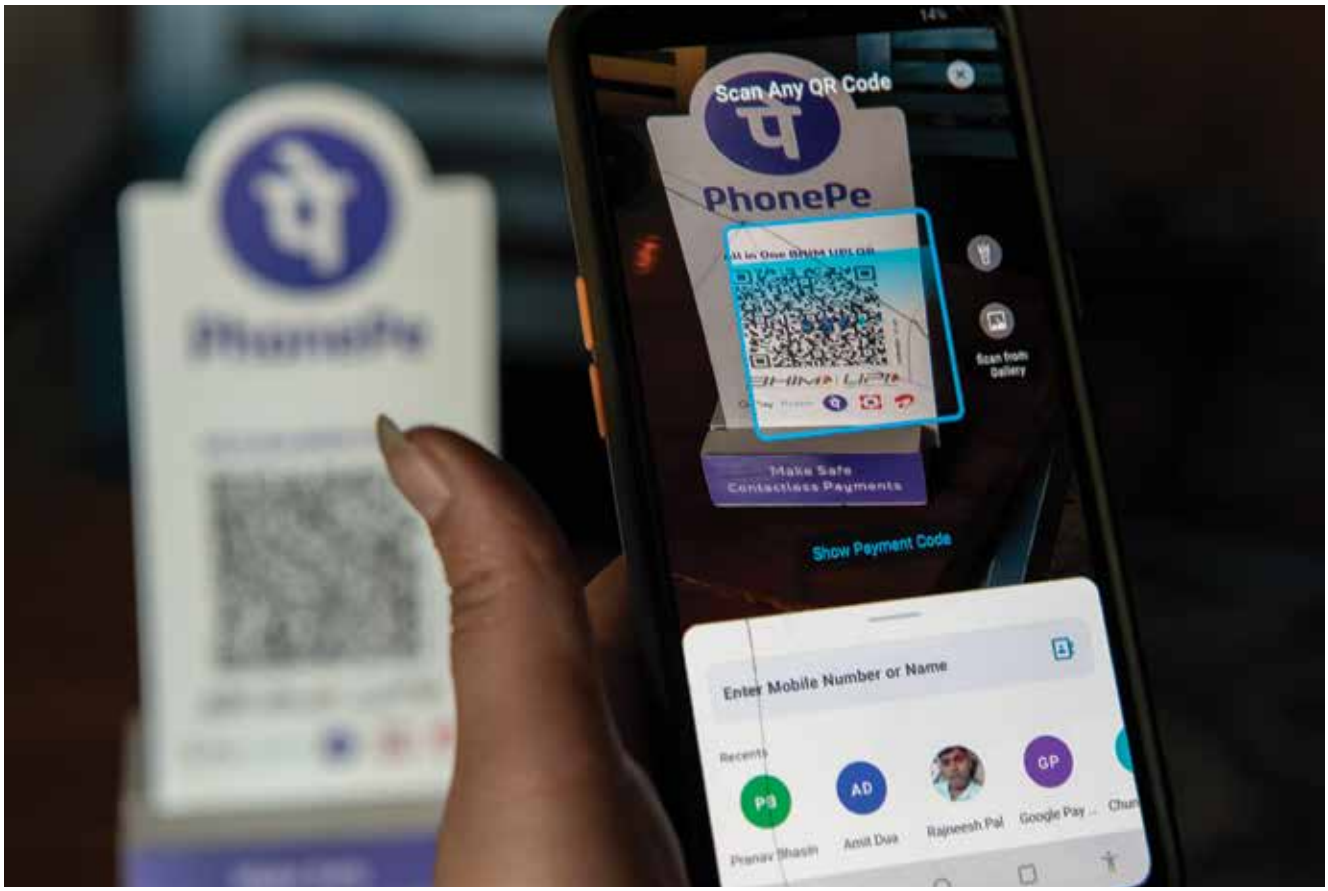

الهند

وواسعة النطاق أمام صناع السياسات. وانعكاساتها الأطول أجلا تقع على استقرار النظام النقدي الدولي. ولا بد من تصميم النقود الرقمية وتنظيمها على نحو يتيح للبلدان الأعضاء جني المنافع المحتملة، بما فيها زيادة الشمول المالي ورفع كفاءة عمليات الدفع عبر الحدود. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات التدفقات الرأسمالية وبفقدان السيطرة على السياسة النقدية. وسوف يكون التعاون الدولي عاملا رئيسيا في التخفيف من انتقال التداعيات عبر الحدود.

وصندوق النقد الدولي منوط به العمل على التأكد من أن اعتماد أشكال جديدة من النقود الرقمية على نطاق واسع سوف يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي الداخلي، بالإضافة إلى استقرار النظام النقدي الدولي، ويشارك بانتظام في جهود السلطات الوطنية لتقييم السياسات ذات الخصوصية لكل بلد، وتحديد الخيارات والمفاضلات على مستوى السياسات، وتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات.

وللقيام بذلك، يعكف الصندوق على تعميق خبراته في هذا المجال ويتعاون على نحو وثيق مع بنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، والبنك الدولي، وغيرها من مجموعات العمل الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير.

ويقوم الصندوق حاليا، في إطار أعماله الرقابية، بتغطية الآثار الداخلية الواسعة لاعتماد النقود الرقمية في عدد متزايد من البلدان. فعلى سبيل المثال، تضمنت المناقشات الأخيرة في إطار مشاورات المادة الرابعة مع جزر البهاما دراسة تحليلية حول استحداث «الدولار الرملي» (النسخة الرقمية من الدولار البهامي). وسوف يتم كذلك دمج تحليل المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية في تقارير «برنامج تقييم القطاع المالي»، على غرار ما تم مؤخرا في حالة كوريا وسنغافورة وسويسرا. ويجري حاليا تحديث أدوات التقييم لتشمل مصادر جديدة للمخاطر، بالإضافة إلى إرشادات وتوصيات صادرة عن الهيئات الدولية لوضع المعايير.

وتعمل كذلك الرقمنة والنقود المتداولة عبر الأجهزة المحمولة على إحداث تحول سريع في عمليات وسياسات المالية العامة من خلال الحكومة الإلكترونية، وهو مجال يحظى بالدعم المتزايد من الصندوق لبلدانه الأعضاء. فقد تمكنت الحكومات أثناء الجائحة من تسريع توفير الخدمات الحكومية الرئيسية عبر الوسائط الرقمية. ويتزايد في الوقت الحالي استخدام إدارات الإيرادات لنظامي تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا والدفع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية لتحسين إدارة الامتثال، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي وتعزيز تعبئة الإيرادات.

يواصل الصندوق تقديم الدعم العملي في مجال تنمية القدرات، لا سيما فيما يتعلق بإعداد الميزانية المراعية للقضايا الجنسانية، كما بدأ علاقة تعاون جديدة مع «مؤسسة غيتس» لتعزيز تحليلاته ومشورته المعنية بالسياسات والمؤسسات المراعية للقضايا الجنسانية.

وتساهم التكنولوجيا الرقمية كذلك في رفع كفاءة نظم وإجراءات الإدارة المالية العامة وتحسين فعاليتها، بما في ذلك إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، وإدارة النقد والدين، والمشتريات الإلكترونية، والإبلاغ المالي والتدقيق، وإدارة البرامج الاجتماعية. وفي العديد من البلدان، تسهم الرقمنة أيضا في إدخال التحسينات على نظم الحوكمة وشفافية المالية العامة، مما يسمح للمواطنين والأطراف المعنية الأخرى بسهولة الحصول على المعلومات بخصوص الإيرادات والنفقات الحكومية وتقليل فرص الفساد.

النمو الاحتوائي والقضايا الجنسانية

اتسع نطاق عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها أثناء الجائحة. ومن المرجح أن تؤدي تداعيات الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك مخاطر التجزؤ، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، مما يحتمل أن يؤدي إلى ضياع المكاسب التي تحققت على مدار سنوات.

وقد أدت الجائحة كذلك إلى تعميق الفجوات المزمنة بين الجنسين، وهو ما تترتب عليه انعكاسات بالغة التأثير على الاقتصاد الكلي. ولطالما أكدت دراسات الصندوق البحثية مزايا معالجة أوجه عدم المساواة الصارخة، بما في ذلك زيادة الإنتاجية والاستقرار المالي.

وفي يوليو ٢٠٢٢ وضع الصندوق الصيغة النهائية لاستراتيجية تهدف إلى تحسين دمج العمل بشأن القضايا الاجنسانية في تحليلاته ومشورته. ويواصل الصندوق تقديم الدعم العملي في مجال تنمية القدرات، لا سيما فيما يتعلق بإعداد الميزانية المراعية للقضايا الاجنسانية، كما بدأ مؤخرا

كوت ديفوار

في تعاون جديد مع «مؤسسة غيتس» لتعزيز تحليلاته ومشورته المعنية بالسياسات والمؤسسات المراعية للقضايا الاجتماعية. وفي إطار منصة التعاون بشأن الضرائب – وهي مبادرة مشتركة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي – ينظر الصندوق أيضا في دور الضرائب في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى العمل التحليلي الجاري حول عدم المساواة في الدخل والثروة، يواصل الصندوق تنفيذ استراتيجيته المعنية بالانخراط في قضايا الإنفاق الاجتماعي. وتساعد مبادرة صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات في سياق أزمة كوفيد–١٩ البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على معالجة أوجه عدم المساواة بعدة سبل منها تحسين السياسات الضريبية والاستفادة من الرقمنة لإقامة شبكات أمان وتسريع التحويلات النقدية.

ويجري في الوقت الراهن كذلك إعداد دراسة حول الأوبئة، والقضايا الاجتماعية، ورأس المال البشري مستندة إلى الدروس المستخلصة من الأزمات الصحية السابقة. وسوف تقوم هذه الدراسة التحليلية بتحديد الأثر الكمي للأزمات الصحية على معدلات إتمام الدراسة المدرسية في البلدان منخفضة الدخل، وخاصة بالنسبة للفتيات.

الجزء ٢

العمل الذي نضطلع به

قطر

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدًا عضوًا من خلال:

الرقابة الاقتصادية

١٢٦

عملية تحقُّق من سلامة اقتصادات البلدان

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي، ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. وكجزء من عمليات الرقابة التي ينفذها الصندوق على المستوى الدولي وفي فرادى البلدان، يتم تسليط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار، وتقديم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات لمعالجة هذه المخاطر. وتنتهي عملية الرقابة القُطْرية بإجراء مشاورات دورية (على أساس سنوي عادة) مع البلدان الأعضاء، فيما يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وبالنسبة للبلدان الأعضاء ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام، يُجري صندوق النقد الدولي أيضًا تحليلاً دوريًا متعمِّقًا للقطاع المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

الإقراض

١١٣

مليار دولار أمريكي إلى ٢٣ بلدًا، منها ٩ مليارات دولار أمريكي إلى ١٤ بلدًا منخفض الدخل، ويبلغ مجموع القروض منذ بداية الجائحة ٢١٩ مليار دولار أمريكي إلى ٩٢ بلدًا.

يقدم الصندوق القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مع تصحيح أي مشكلات أساسية. ويقدم صندوق النقد الدولي كذلك تمويلاً طارئًا يتيح صرف الموارد على أساس عاجل وفق شرطية محدودة، كما زاد هذا التمويل بشكل كبير عقب ظهور جائحة كوفيد-١٩.

تنمية القدرات

٢٤٢

مليون دولار أمريكي للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء.

يعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب للتصدي لمختلف القضايا الاقتصادية المهمة. وتساعد هذه الجهود البلدان في تقوية اقتصاداتها وتوفير المزيد من الوظائف. ويشارك الصندوق ما يتاح له من معرفة مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات، من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم بين النظراء. ويقدم الصندوق برامج تنمية القدرات مباشرةً أو من بُعد من خلال المستشارين المقيمين المكلفين بمهمات طويلة الأجل أو المستشارين داخل مراكز تنمية القدرات الإقليمية، وأثناء زيارات موظفي وخبراء الصندوق قصيرة الأجل، ومن خلال التدريب في القاعات الدراسية والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٢
طالع المزيد على شبكة الإنترنت:
IMF.ORG/AR2022

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٢
طالع المزيد على شبكة الإنترنت:
IMF.ORG/AR2022

الرقابة الاقتصادية

يتولى الصندوق من خلال أنشطته الرقابية الإشراف على النظام النقدي الدولي ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، كما يجري فحوصات سنوية للتأكد من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدًا. وإلى جانب ذلك، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار بلدانه الأعضاء، ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، مما يُمكِّن النظام النقدي الدولي من تحقيق هدفه المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي. ويقدم الصندوق المشورة القُطْرية من خلال "الرقابة الثنائية"، كما يحلل النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية من خلال الرقابة "متعددة الأطراف". وعلى الصعيد العملي، يوجد دعم متبادل بين مجالي الرقابة بنوعيهما، وهو الأمر الذي يضمن إجراء تحليلات أكثر شمولاً واتساقًا للتداعيات، أي تأثير سياسات بلد ما على البلدان الأخرى.

وخلال هذه الحقبة التي تشهد حالة غير مسبوقة من عدم اليقين الاقتصادي، يظل من الضروري أداء أنشطة الرقابة في الوقت المناسب وتصميمها تبعًا للاحتياجات بما يضمن تقاسم الدروس وتقديم مشورة مدروسة إلى البلدان بشأن السياسات.

جمهورية قيرغيزستان

الرقابة الثنائية:

تجرى مشاورات المادة الرابعة في صورة حوار مشترك حول السياسات بين صندوق النقد الدولي وسلطات البلد المعني، وتغطي طائفة من القضايا ذات الأهمية، بما في ذلك قضايا المالية العامة والقطاع المالي والنقد الأجنبي والقضايا النقدية والهيكلية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، أجرى الصندوق مشاورات المادة الرابعة في ١٢٦ بلدا، و١١ تقييمًا لاستقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

وعقب إجراء المراجعة الشاملة لأعمال الرقابة ومراجعة إطار برنامج تقييم القطاع المالي في الآونة الأخيرة، يواصل الصندوق العمل على تعزيز أنشطة الرقابة الثنائية، بما في ذلك من خلال تحسين تحليل المخاطر النظامية، وتقوية ركائز المشورة بشأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتطوير أُطُر إعداد التنبؤات والرقابة، والمضي قدما في تحسين آليات توفير البيانات والمعايير ذات الصلة. كذلك يعمل الصندوق في الوقت الحالي على تعزيز الإرشادات المعنية بأُطُر المالية العامة متوسطة الأجل.

الرقابة متعددة الأطراف

يصدر الصندوق كجزء من أنشطته الرقابية متعددة الأطراف تقارير نصف سنوية وتقارير بالمستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي. وتتكون هذه المطبوعات من فصول يتضمن كل منها تحليلا متعمقا لقضايا محددة غاية في الأهمية. وتصدُر أيضا تقارير مرحلية لعرض مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية عند اللزوم. ويُنشر تقرير القطاع الخارجي سنويًّا في إطار الجهود الجارية لتقييم الاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها بشكل واضح وفعال.

كذلك تُنشر تقارير حول الآفاق الاقتصادية في مختلف المناطق تتناول التطورات والتحديات الإقليمية على مستوى السياسات وتعرض مجموعة من البيانات والتحليلات القطرية.

وتتناول مشاورات المادة الرابعة وتقييمات استقرار القطاع المالي الصادرة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي القضايا ذات الصلة بالرقابة متعددة الأطراف حسب الاقتضاء.

الرؤية المؤسسية بشأن تدفقات رأس المال

تم تحديث الرؤية المؤسسية بشأن تحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية خلال السنة المالية ٢٠٢٢ للنظر في مدى ملاءمة الاستخدام الاستباقي لتدابير إدارة التدفقات الرأسمالية وتدابير السلامة الاحترازية الكلية للتصدي لمخاطر محددة تهدد الاستقرار المالي، حتى في حالة عدم وجود طفرات في التدفقات الرأسمالية الداخلة. ويستند هذا التغيير إلى إطار السياسات المتكامل (IPF) الذي وضعه الصندوق كجزء من جهود بحثية تهدف إلى بناء إطار منهجي لتحليل خيارات السياسات والمفاضلات المتاحة لمواجهة الصدمات حسب خصوصيات كل بلد.

ومن التحديثات المهمة الأخرى المعاملة الخاصة لبعض فئات تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية. وتتضمن هذه الفئات مجموعة محددة من التدابير الاحترازية الكلية المطبقة وفق إطار بازل، والتدابير الضريبية القائمة على معايير محددة للتعاون الدولي بهدف الحد من التحايل أو التهرب الضريبي والقضاء عليهما، والتدابير المطبقة تماشيًا مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير المطبقة لأسباب متعلقة بالأمن القومي والدولي.

وعلى غرار سياسات الصندوق الأخرى، ستظل الرؤية المؤسسية تسترشد بالتقدم في البحوث وتجارب البلدان الأعضاء في تنفيذها وكذلك بالتطورات الجارية في الاقتصاد العالمي.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءًا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويزاول المجلس التنفيذي معظم أعماله على أساس دراسات بشأن السياسات يُعدُّها خبراء الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، نشر الصندوق ٧٢ دراسة بشأن السياسات على موقعه الإلكتروني الخارجي. وللاطلاع على قائمة شاملة بالدراسات التي أصدرها الصندوق بشأن السياسات خلال السنة المالية ٢٠٢٢، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالتقرير السنوي عبر الرابط التالي: www.imf.org/AR2022.

الإقراض

يهدف التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويمكن أيضا تقديم التمويل لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح. كذلك يقدم صندوق النقد الدولي تمويلاً وقائيًّا للبلدان التي تطبق سياسات سليمة ولا تزال تعاني في الوقت نفسه من بعض مواطن الضعف المتبقية لمساعدتها على منع الأزمات المستقبلية والتأمين ضدها، كما يواصل تعزيز الأدوات المتاحة للحيلولة دون وقوع الأزمات. وأخيرًا، ومن خلال الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي تم إنشاؤه خلال السنة المالية ٢٠٢٢ ويتوقع أن يبدأ عملياته في نهاية ٢٠٢٢، سيقدم الصندوق تمويلاً مُيَسَّرًا طويل الأجل لمساعدة البلدان على اكتساب الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وضمان تحقيق النمو المستدام، بما يسهم في استقرار موازين مدفوعاتها على المدى الطويل. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لمشروعات محددة.

وبوجه عام، ينقسم إقراض الصندوق إلى فئتين: قروض بأسعار فائدة يتم تحديدها على أساس متوسط أسعار الفائدة السائدة بين العملات العالمية الرئيسية، وقروض تقدم إلى البلدان منخفضة الدخل بشروط مُيَسَّرة. وفي الوقت الراهن، لا تحمِّل القروض المُيَسَّرة بأي فائدة. وسيكون الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة بمثابة فئة الإقراض الثالثة، وسيتضمن هيكل أسعار فائدة مكونًا من مستويات مختلفة باختلاف مجموعات البلدان.

بيرو

ومنذ بدء جائحة كوفيد–١٩، جاءت استجابة صندوق النقد الدولي على نحو غير مسبوق من حيث السرعة والحجم، وذلك من خلال التمويل الطارئ، والإقراض في إطار برامج، وتخفيف أعباد الديْن عن كاهل البلدان الأعضاء الأكثر فقرًا.[١]

وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، واصل الصندوق تعزيز السيولة والصلابة على مستوى العالم من خلال أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق–ما يعادل ٦٥٠ مليار دولار أمريكي، فضلا عن تخفيف المزيد من أعباء خدمة الدين عن كاهل البلدان الأعضاء الأكثر فقرًا وعرضة للمخاطر التي أصابتها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة، وذلك من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون".

ومع تعافي النمو العالمي خلال عام ٢٠٢١، تحول الطلب على تمويل الصندوق تدريجيا من التمويل الطارئ لاحتياجات ميزان المدفوعات العاجلة ذات الصلة بالجائحة إلى الاتفاقات المستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، بما في ذلك بهدف مواجهة الندوب الناجمة عن الجائحة. ويُتوقع تباطؤ النمو خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما يُعزى أساسا إلى متحورات كوفيد–١٩ والحرب في أوكرانيا، مما أسفر عن تقديم طلبات جديدة للإقراض، بما في ذلك طلبات للحصول على التمويل الطارئ.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، أجرى المجلس التنفيذي تعديلات على أدوات الإقراض، ومنها إنهاء العمل ببعض التدابير المؤقتة التي اتُّخذت للتصدي للجائحة.[٢] وفي يوليو ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على رفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الإقراض المُيَسَّر من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، بحيث تتسق تماما مع حدود حساب الموارد العامة.[٣]

[١] حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، كان مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، بما فيه ما تم التعهد به قبل الجائحة، يبلغ نحو ١٩٥,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، بينما بلغ مجموع نفس البنود في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر حوالي ١٨,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

[٢] تم تعليق تطبيق إجراءات الاستفادة العالية على طلبات الاستفادة من التسهيل الائتماني السريع حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. وتقتضي إجراءات الاستفادة العالية انعقاد جلسة غير رسمية للمجلس التنفيذي بناء على مذكرة قصيرة يعدها خبراء الصندوق تتضمن مناقشة عن قوة البرنامج والقدرة على السداد ومواطن الضعف في هيكل الدين. ويبدأ اتخاذ إجراءات الحصول على موارد تمويلية مرتفعة في حالة (١) تقديم طلب للحصول على تمويل من الصندوق بحيث يتجاوز مجموع الاستفادة من الموارد ١٨٠٪ من حصة العضوية على مدار فترة ٣٦ شهرا، أو (٢) إذا كان مجموع الائتمان القائم المقدم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر يتجاوز بالفعل ٢٢٥٪ من حصة العضوية أو يُتوقع أن يتجاوز هذه النسبة. وفي مارس ٢٠٢١، تم رفع حدود الاستفادة العالية مؤقتا إلى ٢٤٠٪ من حصة العضوية بالنسبة لحجم "التدفقات" وإلى ٣٠٠٪ بالنسبة لحجم "الأرصدة" حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٥.

[٣] سبق إجراء زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى ١٤٥٪ من حصة العضوية، ثم أصبحت هذه الزيادة دائمة في يوليو ٢٠٢١.

وحسب الخطة المقررة، ألغى المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢١ الزيادة المؤقتة في حد الاستفادة السنوي من حساب الموارد العامة التي ترتب عليها تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس التنفيذي على تمديد العمل لمدة ١٨ شهرًا (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية من أدوات التمويل الطارئ والتسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع بحيث يمكن للبلدان الأعضاء الحصول على التمويل الطارئ الذي يقدمه الصندوق إذا ما واجهت احتياجات مُلحّة في موازين مدفوعاتها وكانت الاستفادة من ترتيبات الشرائح الائتمانية العليا غير ضرورية أو غير ممكنة (راجع الجدولين ٢–١ و٢–٢).

وفي شهري مارس ويوليو ٢٠٢١، تمت الموافقة على تعزيز الضمانات من منطلق الحاجة إلى توفير المزيد من الحماية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن زيادة القروض المقدمة من الصندوق. وينطبق هذا القرار على الطلبات الجديدة للاستفادة من ترتيبات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أو طلبات تجاوز حدود الاستفادة، وعلى البلدان المعرضة لمخاطر كبيرة تهدد ببلوغ مرحلة المديونية الحرجة أو البلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة بالفعل. ومن المقرر تطبيق ضمانات مماثلة أيضا على قروض الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة.

وفي مارس ٢٠٢٢، وافق المجلس على خطة شاملة جديدة لتعزيز الدعم المقدم من الصندوق إلى الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تشكّل حوالي خُمس عدد البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي كما أُشير آنفا. وغالبا ما تتفاقم الهشاشة والصراعات من جراء تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين، ومؤخرا بفعل التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد–١٩ والآثار الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. وتدعو الخطة إلى وضع استراتيجيات مشاركة قُطرية طويلة الأجل مع فرادى البلدان استنادًا إلى المشورة المقدمة بشأن السياسات والتي يتم تصميمها بعناية لمراعاة دوافع الهشاشة والديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية ومعوقات الإصلاح في كل بلد، إلى جانب زيادة التنسيق مع الشركاء والمانحين الآخرين. فعلى سبيل المثال، وبهدف تعزيز التعاون، وتحسين تصميم المشورة المقدمة بشأن السياسات وأنشطة تنمية القدرات في

أوكرانيا

ضوء احتياجات البلدان وأولوياتها، سيعتمد الصندوق معايير البنك الدولي ومنهجيته في تحديد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بغرض تحقيق المواءمة بين قوائم المؤسستين للبلدان التي تندرج ضمن هذه الفئة.

وخلال الفترة من ١ مايو ٢٠٢١ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، ركزت المساعدات المالية المقدمة من الصندوق على المجالات التالية:

١- التمويل الطارئ من خلال أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع: تلقى الصندوق طلبات للحصول على تمويل طارئ من خمسة بلدان ووافق عليها المجلس التنفيذي (حوالي ٢,٤ مليار دولار أمريكي، تم صرف مليار دولار أمريكي منها إلى ثلاثة بلدان منخفضة الدخل). (راجع الجدولين ٢-١ و٢-٢)

٢- تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة: عمل صندوق النقد الدولي كذلك على زيادة حجم الترتيبات القائمة لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة المُلحّة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات. ووافق المجلس التنفيذي على طلبات بالزيادة تقدم بها اثنان من البلدان الأعضاء.

٣- اتفاقات جديدة للإقراض بما فيها الاتفاقات الوقائية: وافق المجلس التنفيذي على ١٧ اتفاقا جديدًا غير وقائي مع ١٤ بلدًا، تضمنت اتفاقا كبيرًا مع الأرجنتين تمت الموافقة عليه في مارس ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاقين وقائيين مع بلدين عضوين للاستفادة من خط الائتمان المرن.

٤- تخفيف أعباء خدمة الدين: يتيح الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لصندوق النقد الدولي أن يقدم مِنحًا لسداد خدمة الدين المستحقة لصندوق النقد الدولي على البلدان الأعضاء المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تتعرض لكوارث طبيعية حادة أو تواجه كوارث تتعلق بالصحة العامة. وفي مارس ٢٠٢٠، تم تعزيز موارد الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وتم توظيفه لاحقا لتقديم مِنح لتخفيف أعباء خدمة الدين عن كاهل أفقر البلدان الأعضاء المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون ٣١ بلدًا مؤهلاً بقيمة إجمالية تقدر بنحو ٦٩٠ مليون وحدة سحب خاصة على خمس شرائح، وتم اعتماد الشريحتين الأخيرتين خلال السنة المالية ٢٠٢٢، وذلك بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٢١ و١٥ ديسمبر ٢٠٢١. (راجع الجدول ٢-٣).[٤]

٥- تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة "هيبيك": في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة عليه تجاه صندوق النقد الدولي، قرر المجلس التنفيذي أهلية الصومال للتخفيف من أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة "هيبيك" المعززة، وبلوغه نقطة القرار بموجب المبادرة. ومع نهاية شهر إبريل ٢٠٢٢، كان المجلس التنفيذي قد وافق على صرف دفعتين من المساعدات المرحلية للصومال بقيمة إجمالية تبلغ ١,٧٩١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة من ٢٥ مارس ٢٠٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢١، والفترة من ٢٥ مارس ٢٠٢١ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢٢. وحسبما أشار الجزء ١، ففي ٢٩ يونيو ٢٠٢١، وعقب تسوية السودان للمتأخرات المستحقة عليه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، قرر المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهليةَ السودان للتخفيف من أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة "هيبيك" المعززة، وبلوغه نقطة القرار بموجب المبادرة. وفي التاريخ نفسه، وافق المجلس التنفيذي على صرف دفعة من المساعدات المرحلية إلى السودان بقيمة ٠,٥٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة بين ٢٩ يونيو ٢٠٢١ و٢٨ يونيو ٢٠٢٢.

[٤] تمت الموافقة على الشريحة الأولى في السنة المالية ٢٠٢٠ (١٣ إبريل ٢٠٢٠)، وشريحتين إضافيتين في السنة المالية ٢٠٢١ (٢ أكتوبر ٢٠٢٠ و١ إبريل ٢٠٢١).

[٥] أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة "هيبيك" في عام ١٩٩٦ بهدف ضمان ألا يواجه أي بلد فقير عبء مديونية لا يمكنه التعامل معه. والمبادرة هي عملية من خطوتين يتعين على البلدان من خلالها استيفاء معايير معينة، والالتزام بالحد من الفقر عن طريق إجراء تغييرات في السياسات، والبرهنة على سجل أدائها الجيد بمرور الوقت. وفي المرحلة الأولى، يوافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التخفيف المؤقت لأعباء الديون (نقطة اتخاذ القرار في مبادرة "هيبيك"). وعندما يفي البلد بالتزاماته، تتم الموافقة على تخفيف ديونه بالكامل في المرحلة الثانية (نقطة الإنجاز).

المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية ٢٠٢٢

خريطة الإقراض

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

٢٨٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
آسيا والمحيط الهادي

١,٤٠٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أوروبا

١,٨٧٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٤,٨٦٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
إفريقيا جنوب الصحراء

٧٥,٣٥١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة
نصف الكرة الغربي

سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة/دولار أمريكي

في ٢٩ إبريل ٢٠٢٢: وحدة حقوق سحب خاصة واحدة = ١,٣٤٤٣٠ دولار أمريكي

المفتاح

ECF – التسهيل الائتماني الممدد
EFF – تسهيل الصندوق الممدد
FCL – خط الائتمان المرن
RCF – التسهيل الائتماني السريع
RFI – أداة التمويل السريع
SBA – اتفاق الاستعداد الائتماني
SCF – تسهيل الاستعداد الائتماني
AUG – زيادة موارد

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٢
طالع المزيد على شبكة الإنترنت:
IMF.ORG/AR2022

آسيا والمحيط الهادي

نيبال

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ٢٨٢,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوروبا

مولدوفا

التسهيل الائتماني الممدد:..... ١٣٣,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصندوق الممدد: ..... ٢٦٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوكرانيا

أداة التمويل السريع: ..... ١,٠٠٥,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الأردن

زيادة الموارد المتاحة من خلال ..... ١٤٤,١ مليون وحدة

تسهيل الصندوق الممدد: حقوق سحب خاصة

السودان

التسهيل الائتماني الممدد: ... ١,٧٣٣,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إفريقيا جنوب الصحراء

بوروندي

التسهيل الائتماني السريع: ..... ٥٣,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الكاميرون

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ١٦١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الصندوق الممدد: ..... ٣٢٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تشاد

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ٣٩٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ١,٠٦٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

جمهورية الكونغو

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ٣٢٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غينيا الاستوائية

أداة التمويل السريع: ..... ٤٧,٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

غابون

تسهيل الصندوق الممدد: ..... ٣٨٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

النيجر

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ١٩٧,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

السنغال

اتفاق الاستعداد الائتماني: ..... ٣٠٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تسهيل الاستعداد الائتماني:..... ١٥١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سيشيل

تسهيل الصندوق الممدد: ..... ٧٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

تنزانيا

التسهيل الائتماني السريع: ..... ١٣٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

التسهيل الائتماني السريع: ..... ٢٦٥,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أداة التمويل السريع: ..... ٢٦٥,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوغندا

التسهيل الائتماني الممدد: ..... ٧٢٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

نصف الكرة الغربي

الأرجنتين

تسهيل الصندوق الممدد: ... ٣١,٩١٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كولومبيا

خط الائتمان المرن: ..... ٧,١٥٥,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

هندوراس

زيادة الموارد المتاحة من خلال ..... ٩٩,٩ مليون وحدة

اتفاق الاستعداد الائتماني: حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من خلال ..... ٥٠ مليون وحدة

تسهيل الاستعداد الائتماني: حقوق سحب خاصة

المكسيك

خط الائتمان المرن: ..... ٣٥,٦٥٠,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سانت فنسنت وغرينادين

التسهيل الائتماني السريع: ..... ٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سورينام

تسهيل الصندوق الممدد: ..... ٤٧٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

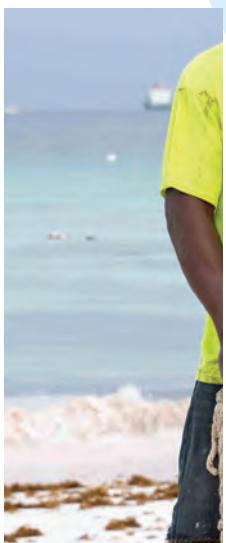

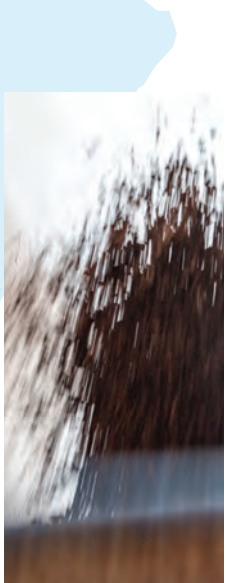
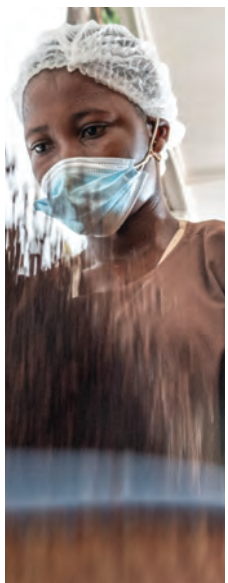

الجدول ٢-١

الشروط المالية للحصول على الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول أهم تسهيلات الإقراض غير المُيَسَّر. وقد ظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني لمدة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للمؤسسة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، عزز صندوق النقد الدولي مجموعة أدوات الإقراض لديه. وكان أحد الأهداف الرئيسية هو تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات من خلال إنشاء خط الائتمان المرن (FCL) وخط الوقاية والسيولة (PLL). وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أداة التمويل السريع (RFI)، التي يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة، لتحل محل سياسة المساعدة الطارئة الصادرة عن الصندوق. وأنشأ صندوق النقد الدولي كذلك خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) في عام ٢٠٢٠ لتوفير الدعم للبلدان الأعضاء التي تتمتع بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية.

التسهيل الائتماني (سنة اعتماده)[1]	الغرض	الشروط	الصرف المرحلي والمتابعة
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء ربع سنوية عادة (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة متوسطة الأجل (أطول أجلاً من اتفاق الاستعداد الائتماني) لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	لدى الموافقة على التسهيل، يتم اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرًا القادمة	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدمًا طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	سلامة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنًا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	أساسيات اقتصادية كلية، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة، على أن تُستوفى هذه الشروط مسبقا	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدمًا طوال مدة الاتفاق، ويمكن الاستفادة من الموارد مجددًا من خلال إعادة الشراء، ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ما دام البلد العضو لا يزال مستوفيًا معايير الأهلية
أدوات التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات مُلحّة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

[1] القروض المقدمة من حساب الموارد العامة للصندوق تموَّل أساسًا من رأس المال الذي تكتتب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصَّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءًا من حصته في شكل حقوق سحب خاصة أو عملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملته المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

[2] يُقرَّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (١٠٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدمًا (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ١١٥٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ١١٥٪ وحتى ٥٧٥٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٥٧٥٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويًا)، ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي لدى إجراء عمليات سحب لاحقة في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وفيما يخص الاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس، كما يطبَّق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط أساس يُسدد عند الموافقة على اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

وفي إطار استجابة الصندوق لجائحة كوفيد–١٩ عقب بدايتها، وافق على زيادة مؤقتة في حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد أداة التمويل الطارئ (أداة التمويل السريع) وحدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق، مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية. وفي ديسمبر ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد العمل لمدة ١٨ شهرًا (حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣) بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية في إطار نوافذ الكوارث الطبيعية المعتادة والكبيرة لأداة التمويل السريع، وسمح بعودة جميع حدود الاستفادة الأخرى التي تمت زيادتها بشكل مؤقت إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، وذلك اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢ حسب الإطار الزمني المقرر.

حدود الاستفادة[1]	الرسوم[2]	الجدول الزمني للسداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية، ونتيجة لصدمة كوفيد–١٩، رُفِع هذا الحد مؤقتًا إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية ٢٠٢١. تراكمي: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرًا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ١٤٥٪ من حصة العضوية، ونتيجة لصدمة كوفيد–١٩، رُفِع هذا الحد مؤقتًا إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية ٢٠٢١. تراكمي: ٤٣٥٪ من حصة العضوية	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرًا)[3]	١٠–٤,٥	نصف سنوية
لا يوجد حد مقرر سلفًا	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرًا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
يُتاح ١٢٥٪ من حصة العضوية (٢٥٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، ويُتاح ٢٥٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات تتراوح مددها بين عام وعامين، ويصل المجموع إلى ٥٠٠٪ من حصة العضوية بعد ١٢ شهرًا بشرط تحقيق تقدم مُرضٍ	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرًا)[3]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية
حد أقصى ١٤٥٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية)، ولا يُحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية حسب مدة السداد.		تُنفَّذ عملية (عمليات) إعادة الشراء في موعد أقصاه ١٢ شهرًا من تاريخ الشراء، وتتيح عمليات إعادة الشراء الاستفادة من الموارد بحد أقصى المستوى الذي تمت الموافقة عليه
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتًا إلى ١٠٠٪ (١٣٠٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية ٢٠٢١ تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة)، ارتفعت مؤقتًا إلى ١٥٠٪ (١٨٣,٣٣٪ في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة) حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣[3]	معدل الرسم مضافًا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية، و١٠٠ نقطة أساس إضافية عندما تظل نسبة الائتمان القائم أعلى من ١٨٧,٥٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرًا)[4]	٥–٣,٢٥	ربع سنوية

[3] خلال يونيو ٢٠٢١، تم رفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية في حالة الكوارث الطبيعية الكبيرة مؤقتًا (حتى نهاية عام ٢٠٢١) إلى ١٣٠٪ من حصة العضوية و١٨٣,٣٣٪ من حصة العضوية، على الترتيب. وفي ديسمبر ٢٠٢١، سمح المجلس التنفيذي بعودة حدود الاستفادة السنوية إلى مستوياتها فيما قبل الجائحة، مع تمديد العمل بالزيادات المؤقتة في حدود الاستفادة التراكمية بموجب أداة التمويل السريع لمدة ١٨ شهرًا حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣.

[4] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠. وطُبق نظام جديد للرسوم الإضافية اعتبارًا من ١ أغسطس ٢٠٠٩، وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، مع تعديل محدود بغير أثر رجعي للاتفاقات القائمة.

الجدول ٢-٢

تسهيلات الإقراض المُيَسَّر

تتوافر حاليًّا للبلدان النامية منخفضة الدخل ثلاثة تسهيلات للإقراض المُيَسَّر.

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر ومستدام، والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم في مجال النمو والحد من الفقر		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات	التمويل لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات
الأهلية	البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		
شروط التأهل	وجود مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات، ووجود احتياج فعلي إلى التمويل أثناء فترة الاتفاق، وإن لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض أو صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياج مُلحّ لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات عندما تكون الاستفادة من برنامج الشرائح الائتمانية العليا إما متعذرة أو غير ضرورية[1]
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائمًا مع أهداف البلد لتحقيق النمو والحد من الفقر، كما ينبغي أن يهدف إلى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إذا كانت المدة الأصلية للاتفاق في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتجاوز عامين	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان العليا؛ مرونة فيما يتعلق بمسار الضبط المالي وتوقيته	شريحة الائتمان العليا، تهدف إلى تلبية احتياجات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات	لا توجد شرطية لاحقة، ويستخدم سجل الأداء من أجل تأهيل البلد لتكرار الاستخدام (عدا في إطار نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة)
شروط التمويل ٢	سعر الفائدة الحالي: صفر مدة السداد: ٥,٥–١٠ سنوات	سعر الفائدة الحالي: صفر مدة السداد: ٤ –٨ سنوات رسم إتاحة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سعر الفائدة: صفر مدة السداد: ٥,٥ – ١٠ سنوات
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وترتبط الاستفادة بالتعرض لمخاطر الديون. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المتوقع حصولها على تمويل مزيج، حيث يتم المزج بين موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة بنسبة ٢:١، على ألا تتجاوز الاستفادة من التمويل المُيَسَّر المعيار الساري (ويصرف الجزء المتبقي بالكامل من حساب الموارد العامة)		
الاستخدام الوقائي	لا	نعم	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من ٣ إلى ٥ سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية، يمكن استخدامه بصورة متكررة	يقتصر الاستخدام عادة على ثلاث سنوات من أي مدة تبلغ ست سنوات، ويتم تقييمه باستمرار، إلا أن هناك استثناءات لاتفاقات تسهيل الاستعداد الائتماني التي تعامل بوصفها وقائية	مبالغ منصرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى، والرفع المؤقت لحد الاستخدام المتكرر الذي يقتصر على مرتين خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهرًا حتى ٦ إبريل ٢٠٢١، وتم تمديده حتى نهاية عام ٢٠٢١

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
لاستخدام المتزامن	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة دعم السياسات	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع)، الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع
سياسات الاستفادة من الموارد	استجابة للاحتياجات التمويلية الكبيرة والعاجلة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ لدى البلدان الأعضاء، تمت الموافقة في يوليو ٢٠٢٠ على رفع حدود الاستفادة السنوية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مؤقتًا من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية في الصندوق، ورفع حدود الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من ١٣٣٫٣٣٪ إلى ١٨٣٫٣٣٪ من حصة العضوية حتى ٦ إبريل ٢٠٢١. وفي ٢٢ مارس ٢٠٢١، تم رفع حد الاستفادة السنوية إلى ٢٤٥٪ من حصة العضوية، وحد الاستفادة السنوية الاستثنائية إلى ٢٧٨٫٣٣٪ من حصة العضوية لفترة مؤقتة حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. وظل الحد التراكمي (ناقص سداد المدفوعات المجدولة) ٣٠٠٪ من حصة العضوية في حالة الاستفادة من الموارد في الظروف العادية و٤٠٠٪ من حصة العضوية في حالة الاستفادة الاستثنائية حتى ٢٢ مارس ٢٠٢١، عندما تم رفع حد الاستفادة التراكمية إلى ٤٣٥٪ من حصة العضوية وحد الاستفادة الاستثنائية التراكمية إلى ٥٣٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. وفي ١٤ يوليو ٢٠٢١، تم رفع حدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إلى ١٤٥٪ و٤٣٥٪ من حصة العضوية، على الترتيب، لتتوافق تمامًا مع حدود الاستفادة من حساب الموارد العامة. ورغم ذلك، ظل حد الاستفادة السنوية من مواد الصندوق الاستئماني للحد من الفقر والنمو ٢٤٥٪ من حصة العضوية حتى نهاية عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس أيضًا على معيار موحد للاستفادة يبلغ ١٤٥٪ من حصة العضوية لأي اتفاق تسهيل ائتماني ممدد مدته ثلاثة أعوام.		
المعايير والحدود الفرعية[٣]	معيار الاستفادة هو ١٤٥٪ من حصة العضوية لكل اتفاق تسهيل ائتماني مدته ثلاث سنوات	تمت تسوية معيار الاستفادة في اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته ١٨ شهرًا بمثيله في اتفاق التسهيل الائتماني الممدد، والذي يختلف تناسبيًّا من حيث المدة مع اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني، بحد أقصى المبلغ المسموح به في اتفاق تسهيل الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته عامين (١٩٣٫٣٣٪ من حصة العضوية)	لا يوجد أي معيار للاستفادة من التسهيل الائتماني السريع في ظل نافذة الصدمات الخارجية ونافذة الكوارث الطبيعية الكبيرة. تم رفع حدود الاستفادة من نافذة الصدمات الخارجية ضمن التسهيل الائتماني السريع مؤقتًا من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من حصة العضوية سنويًّا، ومن ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية على أساس تراكمي، ناقص عمليات إعادة الشراء المقررة، وذلك اعتبارا من ٦ إبريل ٢٠٢٠ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، تم تمديد حد الاستفادة التراكمي لنافذة الصدمات الخارجية حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣. ولا تزال الاستفادة من النافذة الاعتيادية ضمن التسهيل الائتماني السريع في حدود ٥٠٪ من حصة العضوية سنويًّا و١٠٠٪ من الحصة على أساس تراكمي، مع الالتزام بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية كمعيار لحجم الاستفادة السنوية وكحد أقصى لكل دفعة يتم صرفها. وتم تعليق العمل بالحد الأقصى لعدد مرات الصرف خلال ١٢ شهرا حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١. ومن خلال النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة في التسهيل الائتماني السريع، تظل الموارد المتاحة في حدود ٨٠٪ من حصة العضوية سنويًّا و١٣٣٫٣٣٪ منها على أساس تراكمي، شريطة أن تُقدَّر الأضرار الواقعة على البلد العضو نتيجة للكارثة بما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي يونيو ٢٠٢١، تمت زيادة هذين الحدين إلى ١٣٠٪ و١٨٣٫٣٣٪ من حصة العضوية، على الترتيب، حتى نهاية عام ٢٠٢١. وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، تم تمديد حد الاستفادة التراكمي الأعلى من النافذة المخصصة للكوارث الطبيعية الكبيرة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣. وتحُتسب المشتريات المنفذة في إطار أداة التمويل السريع بعد ١ يوليو ٢٠١٥ ضمن الحدود السنوية والتراكمية المطبقة في ظل التسهيل الائتماني السريع.

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

[١] الشَّرطية المعيارية للشرائح الائتمانية العليا هي مجموعة من الشروط المتصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات كافية لموارد الصندوق.

[٢] يُجري صندوق النقد الدولي مراجعة لأسعار الفائدة على جميع التسهيلات التمويلية المُيَسَّرة كل عامين. وخلال آخر مراجعة أُجريت في ١٤ يوليو ٢٠٢١، أبقى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على أسعار الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عند مستوى الصفر (التسهيل الائتماني الممدَّد، وتسهيل الاستعداد الائتماني، والتسهيل الائتماني السريع)، وذلك بما يتفق مع القواعد المعمول بها لتحديد أسعار الفائدة على قروض الصندوق الاستئماني.

[٣] يُسترشد بالمعايير في تحديد مستوى الاستفادة الملائم من تسهيلات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، إلا أنه ينبغي ألا يُساء تفسيرها كحدود استفادة أو مستحقات. وقد تم توحيد معايير الاستفادة المنخفضة والعالية التي سبق تطبيقها ضمن معيار واحد، بصرف النظر عن حجم الائتمان القائم المستحق للصندوق.

الجدول ٢-٣

تخفيف أعباء خدمة الدين من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢)

	البلد	الشريحة الأولى المعتمدة في ١٣ إبريل ٢٠٢٠	الشريحة الثانية المعتمدة في ٢ أكتوبر ٢٠٢٠	الشريحة الثالثة المعتمدة في ١ إبريل ٢٠٢١	الشريحة الرابعة المعتمدة في ٦ أكتوبر ٢٠٢١	الشريحة الخامسة المعتمدة في ١٥ ديسمبر ٢٠٢١
١-	أفغانستان[١]	٢,٤٠	٢,٤٠	٢,٤٠	صفر	صفر
٢-	بنن	٧,٤٣	٦,٣٧	٥,٣١	٢,١٢	٢,١٢
٣-	بوركينا فاسو	٨,٧٤	١٠,٣٠	٩,٦٥	١٠,٦١	٠,٢٦
٤-	بوروندي	٥,٤٨	٤,٨٢	٤,١٦	صفر	٣,٥٠
٥-	جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٩٦	٢,٩٢	٢,٩٢	١,٥٣	٢,٦٥
٦-	تشاد	صفر	٢,٠٠	٤,٠٦	٤,٠٦	صفر
٧-	جزر القمر	٠,٩٧	٠,٨١	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٠٢
٨-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤,٨٥	٩,٩٠	٤,٩٥	صفر	صفر
٩-	جيبوتي	١,٦٩	١,٦٩	١,٤٠	٠,٦٢	٠,٦٢
١٠-	إثيوبيا	٨,٥٦	٤,٥٠	٠,٤٧	٠,٢٤	٠,٢٤
١١-	غامبيا	٢,١٠	٢,١٠	١,٨٧	١,٠٩	٠,٧٨
١٢-	غينيا	١٦,٣٧	١٦,٣٧	١٨,٢١	١,٨٤	١٦,٣٧
١٣-	غينيا-بيساو	١,٠٨	١,٣٦	١,١٢	٠,٦٠	٠,٢٨
١٤-	هايتي	٤,١٠	٣,٩٨	٣,٩٨	٠,٨٧	٢,٢٩
١٥-	جمهورية قيرغيزستان[٢]	...	...	...	٨,٨٨	٠,٣٢
١٦-	ليسوتو[٢]	...	...	...	٣,٢١	٠,٦٣
١٧-	ليبيريا	١١,٦٣	١١,١٩	١١,٤٨	٣,١٠	٧,٩٤
١٨-	مدغشقر	٣,٠٦	٣,٠٦	٦,١١	٦,١١	٣,١٤
١٩-	ملاوي	٧,٢٠	٧,٢٠	٧,٨١	٦,٧٢	٣,٩١
٢٠-	مالي	٧,٣٠	٧,٥٠	٧,٧٠	٥,٧٠	١,٨٠
٢١-	موزامبيق	١٠,٨٩	٩,٤٧	٩,٤٧	٩,٤٧	صفر
٢٢-	نيبال	٢,٨٥	٣,٥٧	٣,٥٧	صفر	٣,٥٧
٢٣-	النيجر	٥,٦٤	٥,٦٤	٩,٥٤	٥,٠٣	٥,٧٥
٢٤-	رواندا	٨,٠١	١٢,٠٢	١٤,٠٢	٨,٠١	٨,٠١
٢٥-	سان تومي وبرنسيبي	٠,١١	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٠
٢٦-	سيراليون	١٣,٣٦	١٢,٢٢	١٥,١١	٦,٠٠	١١,٥٥
٢٧-	جزر سليمان	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٠	٠,٠٦	٠,٠٤
٢٨-	طاجيكستان	٧,٨٣	٥,٢٢	٣,٩١	١,٣٠	١,٣٠
٢٩-	تنزانيا	١٠,٢٨	٨,٢٩	صفر	صفر	صفر
٣٠-	توغو	٣,٧٤	٢,٣١	٠,٨٨	صفر	صفر
٣١-	اليمن	١٤,٤٤	١٠,٩٦	١٧,٠٥	صفر	٤,٨٨
	المجموع	١٨٣,١٢	١٦٨,٤٠	١٦٨,٠٧	٨٧,٩٤	٨٢,٠٦

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُدرج صفر في خانة المبلغ بالنسبة للبلدان المؤهلة للحصول على موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" التي لم تُستحَق عليها خدمة دين خلال الفترة التي تغطيها الشريحة.

[١] أوقف صندوق النقد الدولي تعاملاته مع أفغانستان منذ أغسطس ٢٠٢١ نظرا لأن الرؤية لا تزال غير واضحة فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بنظام طالبان كحكومة لأفغانستان.

[٢] تشير النقاط "..." إلى عدم أهلية كل من جمهورية قيرغيزستان وليسوتو للحصول على مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" خلال الفترة المحددة. وقد وافق المجلس التنفيذي على أهليتهما للاستفادة من موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" في ٦ أكتوبر ٢٠٢١.

الجدول ٢-٤

تسهيل الصلابة والاستدامة

في ١٣ إبريل ٢٠٢٢، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" لتمويل الإقراض في إطار "تسهيل الصلابة والاستدامة"، وقد دخل الصندوق حيز التنفيذ بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٢. وقد شجعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على إنشاء الصندوق الاستئماني الجديد الذي يديره صندوق النقد الدولي بهدف إتاحة ترتيبات تمويلية طويلة الأجل بتكلفة معقولة لدعم البلدان في إجراء إصلاحات مؤثرة على الاقتصاد الكلي للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المرتقب لميزان المدفوعات. ويعد "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" من الصناديق الاستئمانية القائمة على القروض، وهو مماثل في هيكله المالي إلى حد كبير "للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، ويشكل أداة مكملة لمجموعة أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي نظرا لتركيزه على التحديات الهيكلية طويلة الأجل التي تترتب عليها مخاطر اقتصادية كلية كبيرة. وقد قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن القروض الممولة من "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" ستدعم في البداية التدابير الهادفة للتصدي لتغير المناخ ورفع درجة التأهب للجوائح، وذلك بحكم طبيعة هذه القروض كسلعة عامة عالمية. وتتضمن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي المؤهلة لطلب الدعم من "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرَّضة للمخاطر والدول الصغيرة. كذلك وافق المجلس على إجراء مراجعة مرحلية عقب مرور ١٨ شهرًا تقريبا من بدء تشغيل "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" لتقييم التجارب الأولية وإعادة النظر في مجموعة التحديات الهيكلية المؤهلة للاستفادة.

الهدف	تعزيز الصلابة والاستدامة الاقتصادية للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، والدول الصغيرة
الغرض	دعم إصلاح السياسات بما يحدّ من المخاطر المؤثرة على الاقتصاد الكلي التي تقترن بتحديات هيكلية محددة على المدى الطويل
الأهلية	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وجميع الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، ويقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥ ضعف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية، وجميع البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ١٠ أضعاف الحد التشغيلي المؤهِل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية.
شروط التأهل	مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع غرض الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، وتنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي مواز يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا، على أن يكون البلد قادرا على تحمل ديونه ويتمتع بقدرة كافية على السداد لصندوق النقد الدولي.
الشرطية	تدابير إصلاحية تهدف إلى التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا المؤهلة للاستفادة – وهو شرط منفصل عادة عن البرنامج الموازي المستوفي لمعايير شريحة الائتمان العليا. ومن المتوقع التنسيق عن كثب مع البنك الدولي، وغيره من بنوك التنمية ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف ذات الصلة، للاستفادة من الخبرات المقارنة والمعرفة المؤسسية.
سياسات الاستفادة من الموارد	الاستفادة مشروطة بقوة الإصلاحات، واستدامة القدرة على تحمل الدين، والقدرة على السداد للصندوق، على ألا تتجاوز الاستفادة ١٥٠٪ من حصة العضوية أو مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أيهما أقل.
شروط التمويل	سعر فائدة متعدد المستويات: بلدان المجموعة ألف: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٥٥ نقطة أساس، وبلدان المجموعة باء: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٧٥ نقطة أساس ورسوم خدمة غير متكررة بواقع ٢٥ نقطة أساس، وبلدان المجموعة جيم: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٩٥ نقطة أساس ورسوم خدمة غير متكررة بواقع ٥٠ نقطة أساس. مدة السداد: ١٠,٥–٢٠ عاما
إمكانية الاستخدام الوقائي	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من المتوقع بوجه عام أن يتزامن اتفاق الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مع برنامج جديد من برامج الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاثنين معًا)، أو مع المدة المتبقية من برنامج قائم من برامج الشرائح الائتمانية العليا (عندما يتم طلب تسهيل الصلابة والاستدامة أثناء مراجعة برنامج الشرائح الائتمانية العليا). ويبلغ الحد الأدنى للمدة ١٨ شهرًا (و١٢ شهرًا بالنسبة لاتفاقات الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التي تمت الموافقة عليها خلال الأشهر الستة الأولى من بدء تشغيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة)، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة في إطار الحصول على تسهيل الصلابة والاستدامة، بما في ذلك أية مساعدة فنية لازمة. ويمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيّد بحدود الاستفادة.
الاستخدام المتزامن	يلزم تنفيذ برنامج مواز مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.

المصدر: إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: للتأهل للحصول على قرض في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة، ينبغي للبلد العضو: (١) اتخاذ مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع غرض الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، و(٢) تنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي مواز يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا، و(٣) أن يكون قادرا على تحمل ديونه ويتمتع بقدرة كافية على السداد لصندوق النقد الدولي.

أوغندا

تنمية القدرات

يسهم تعزيز قدرات المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية ووزارات المالية وإدارات الإيرادات والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، في زيادة فعالية السياسات وجعل الاقتصاد أكثر استقرارا وشمولا. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتطوير سياساتها الاقتصادية، وتقوية تلك المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب، مع التركيز على القضايا ذات الأهمية لنمو الاقتصاد واستقراره.

ويقدم الصندوق مختلف المساعدات في مجال تنمية القدرات، كالمساعدة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، ومجموعة من الأدوات التشخيصية والمطبوعات، وفرص التَعَلُّم من النظراء، لتمكين البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

وتركز أنشطة تنمية القدرات على مجالات الخبرة الأساسية لصندوق النقد الدولي، مثل الموارد العامة، واستقرار القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، والأُطر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية، كما تساعد البلدان على معالجة طائفة من القضايا الجامعة، مثل الدخل وعدم المساواة بين الجنسين، والفساد، وتغير المناخ، والنقود الرقمية. ويتمتع الصندوق بمكانة فريدة تؤهله لتقديم الدعم لبلدانه الأعضاء في هذه المجالات في ظل نطاق عمله العالمي، وتجاربه المؤسسية، وخبراته العالمية المتميزة. ويقدم الصندوق مساعدات تنمية القدرات إلى جميع بلدانه الأعضاء، مع إيلاء الأولوية لدعم البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وبناء على طلب سلطات البلد المعنيّ، يقوم أعضاء الفرق القُطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان وقدراتها الاستيعابية. ويعمل الصندوق مع البلدان من خلال شبكة عالمية تضم ١٧ مركزًا إقليميًّا، وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان المعنية، وإيفاد بعثات من موظفيه وخبرائه في زيارات قصيرة الأجل (مباشرة أو من بُعد)، والتدريب في الفصول الدراسية، والدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، توفر مجموعة من المطبوعات معلومات فنية وتحليلات قُطْرية يمكن أن تستفيد منها سلطات البلد المعنيّ.

وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-١٩، نجح الصندوق سريعا في استحداث نماذج مبتكرة لتنظيم أنشطة تنمية القدرات من بُعد وتقديم الدعم الآني لما يقرب من ١٨٠ بلدا.

وتضمنت هذه الأنشطة العمل مع الإدارات الضريبية ومكاتب الميزانية للمساعدة في استئناف العمليات ومساعدة الإدارة. تم نشر سلسلة من حوالي ١١٠ ملاحظات فنية حول قضايا السياسة المتعلقة بالأزمات لصالح الأعضاء. تم إصدار مجموعة أدوات جديدة للمخاطر المالية على بوابة إلكترونية مخصصة، توفر مجموعة من الأدوات التحليلية لتوجيه السياسة الحكومية والقرص المضغوط حول إدارة المخاطر المالية. وكجزء من التحول إلى نموذج هجين لتقديم أنشطة تنمية القدرات، تم استئناف أنشطة تنمية القدرات المباشرة خلال الشهور الأخيرة من العام المالي ٢٠٢٢.

البرازيل

كذلك ساعد الصندوق البلدان على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات الاقتصادية ونشرها لتحسين قدرتها على صنع القرارات الاقتصادية وزيادة الشفافية. ومع قيام البلدان بزيادة الإنفاق الطارئ للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، قدم لها الصندوق الدعم اللازم لتعزيز أُطر الحوكمة بما يضمن سرعة وصول الأموال إلى الفئات الأشد احتياجا لها. ويساعد الصندوق البلدان الأعضاء أيضا على استيعاب التحديات الجديدة، مثل إيجاد حلول رقمية لتنفيذ التحويلات النقدية المباشرة، وحماية الإنفاق على قطاع

الشكل البياني ٢-١

الإنفاق حسب أنشطة الصندوق الرئيسية

السنة المالية ٢٠٢٢

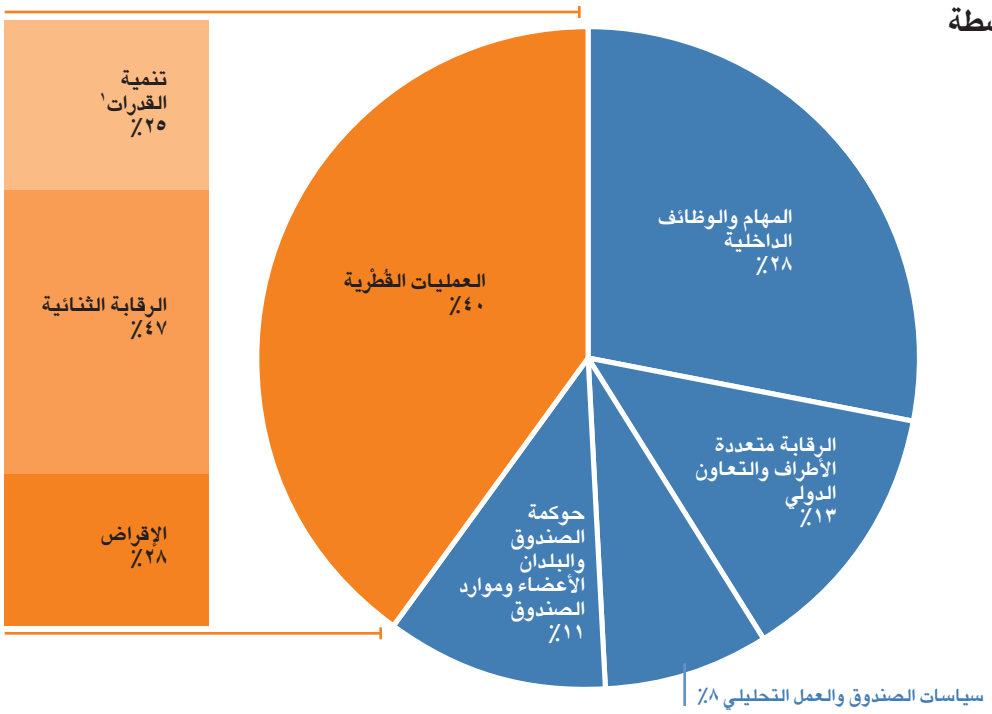

المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستثنى البنود المتنوعة الثانوية والسفر.

[1] أنشطة تنمية القدرات المباشرة فقط. وتستثنى أنشطة تنمية القدرات ذات الصلة بالسياسات والتحليلات والمخرجات الأخرى.

الصحة، وأوجه الإنفاق الاجتماعي الأخرى، والاستعداد لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.

وشهدت فترة الجائحة زيادة ملحوظة في عدد الدورات التدريبية المجانية المقدمة من الصندوق عبر شبكة الإنترنت، التي شهدت زيادة حادة في معدلات المشاركة إلى حد كبير، إذ تجاوز عدد المتعلمين حاليا ١٤٠ ألفا على أساس تراكمي منذ بدء البرنامج، مقارنة بحوالي ٦٠ ألفا في نهاية عام ٢٠١٩.

ويدعم شركاء التنمية ما يقرب من نصف أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، حيث ساعدوا في تمويل مبادرة تنمية القدرات التي أطلقها الصندوق لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، وتم جمع حوالي ٤٠ مليون دولار أمريكي حتى الآن. ويسعى الصندوق بالتعاون مع شركائه جاهدين لمساعدة أعضائه على البناء قُدمًا من أجل عالم أفضل، والعمل على خلق مستقبل أكثر خُضرة وذكاء وعدالة.

وفي ١ مايو ٢٠٢٢، أطلق الصندوق سياسته المنقَّحة بشأن نشر المعلومات الخاصة بأنشطة تنمية القدرات. وتستند هذه السياسة إلى التقدم المحرَز في مجال نشر البيانات، وتشكل خطوة مهمة نحو التزام الصندوق بالشفافية. وقد استرشدت هذه السياسة بعدة مناقشات مع المجلس التنفيذي واستفادت من الإطار المُحدث بشأن نشر المعلومات الخاصة بأنشطة تنمية القدرات. وتولي هذه السياسة الأولوية لتبادل المعلومات حول أنشطة تنمية القدرات على نطاق أوسع من أجل تعزيز التنسيق والتكامل بين مقدمي أنشطة تنمية القدرات وشركاء التمويل، والمساهمة في نشر المعرفة باعتبارها سلعة عامة عالمية، وتيسير المساءلة أمام شركاء التمويل والبلدان الأعضاء، وتعزيز الشعور بملكية هذه الأنشطة في البلدان المتلقية. وستظل حماية سرية معلومات الجهة المتلقية لمساعدات تنمية القدرات والمحافظة على دور صندوق النقد الدولي باعتباره مستشارًا مؤتمنًا لبلدانه الأعضاء من أهم ركائز هذه السياسة.

برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت:

ساهم برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت بدور مهم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء خلال أزمة كوفيد-١٩.

وخلال العام المنصرم، شهد البرنامج زيادة مطردة في معدلات المشاركة، حيث وصل إجمالي عدد المتعلمين حاليًا من مختلف أنحاء العالم إلى ما يزيد على ١٤٠ ألفًا على أساس تراكمي. وتعرض قناة التعلم التي أطلقها معهد صندوق النقد الدولي مقاطع فيديو تعليمية قصيرة تغطي مختلف مجالات خبرة الصندوق. وازداد عدد متابعي القناة بأكثر من الضعف منذ إطلاقها في إبريل ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٠ آلاف مشترك، وتجاوز عدد المشاهدات ٧٥٠ ألف مشاهدة.

ويواصل الصندوق العمل على إثراء المنهج التعليمي المتاح على منصة edX المفتوحة للتعلم عبر الإنترنت من خلال طرح دورات تدريبية في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام العالمي وصل عددها حتى الآن إلى ما يزيد على ٥٠ دورة تدريبية. وقد تم إطلاق سلسلة جديدة من الدورات التدريبية النموذجية حول موضوعات تتعلق باستدامة القدرة على تحمل الدين، وإدارة الدين، والإدارة الضريبية (التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات "VITARA")، والنمو الشامل. وتتوافر حاليًا دورات تدريبية جديدة حول الاقتصاديات الكلية لتغير المناخ (الاقتصاديات الكلية لتغير المناخ – العلم والاقتصاد والسياسات "MCCx–SEP")، والإحصاءات الاقتصادية الكلية (NASx, CPIx)، والتنبؤ بالإيرادات (التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها "RFAx")، والرقابة على المخاطر السيبرانية (CRSx)، كما تمت ترجمة الدورات المتاحة عبر الإنترنت إلى ٢١ لغة.

ويجري تعديل البرنامج بصفة مستمرة للتكيف مع احتياجات الأعضاء، حيث تم إطلاق عدد من الدورات التدريبية المختلطة التي تجمع بين التعلم غير المتزامن عبر الإنترنت والمحاضرات الافتراضية التفاعلية المصممة بالكامل وفقًا لاحتياجات المتعلمين والبلدان المتلقية للمساعدة الفنية. ولا تسهم المناهج المختلطة في جعل أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات أكثر كفاءة وحسب بل تجعلها أشد تأثيرا. وأصبح الكثيرون يؤمنون في الوقت الحالي بأن التعلم المختلط سيمهد الطريق نحو نموذج جديد لتقديم أنشطة تنمية القدرات.

التغير في نسب المشاركة في دورات التعلم عبر الإنترنت بمرور الوقت

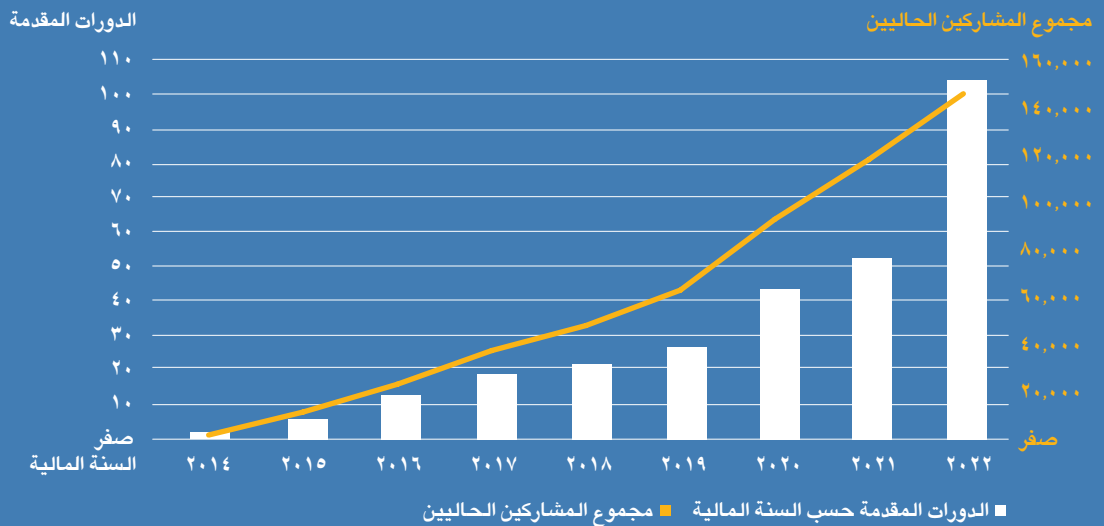

جميع الدورات التدريبية على منصة *edX* متاحة مجانًا في أي وقت وفي أي مكان، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية تهدف إلى دعم المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً.

المصدر: معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

تنمية القدرات في أرقام

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

٢٤٢ مليون دولار أمريكي

للمشورة الفنية العملية، والتدريب في مجال السياسات، والتعلم بين النظراء

٥٣٢

دورة تدريبية تم تقديمها

٢,٥٢٢

زيارة لتقديم المساعدة الفنية شارك فيها ١,٣٣١ خبيرًا

٧

لغات مستخدمة في تقديم الدورات التدريبية

٥

دول هشة بين أعلى ١٠ بلدان حصلت على المساعدة الفنية

٢٣,١٠٩

مسؤولين تم تدريبهم

نيجيريا

الشكل البياني ٢-٢
أنشطة تنمية القدرات المباشرة حسب
المنطقة
السنة المالية ٢٠٢٢
(٪ من المجموع)

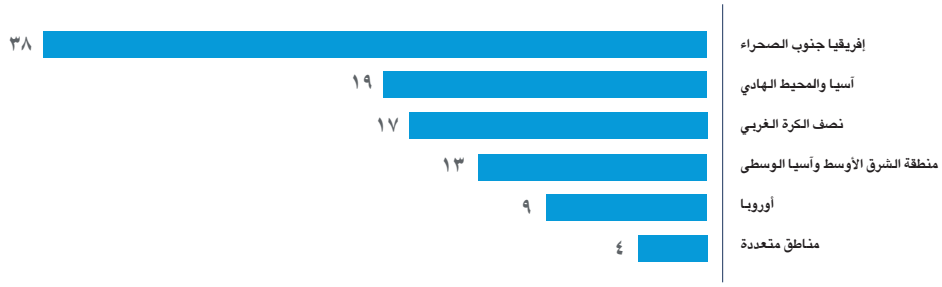

المصادر: برنامج إدارة تنمية القدرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٣
أنشطة تنمية القدرات المباشرة حسب
مجموعات الدخل
السنة المالية ٢٠٢٢
(٪ من المجموع)

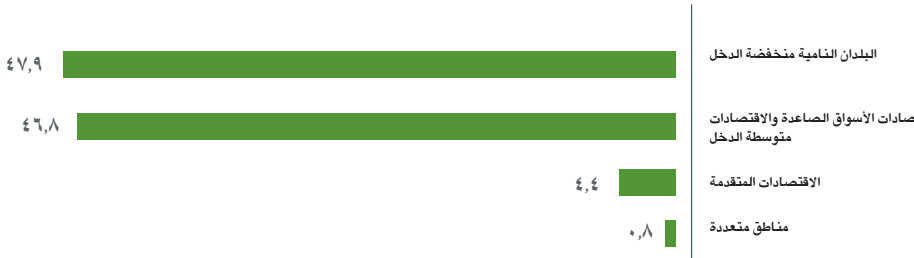

المصادر: برنامج إدارة تنمية القدرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُصنَّف الاقتصادات المتقدمة وفق عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والبلدان النامية منخفضة الدخل حسب تعريف صندوق النقد الدولي. وتتضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل الاقتصادات غير المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة أو مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل.

الشكل ٢-٤
أنشطة تنمية القدرات المباشرة حسب
الموضوع
السنة المالية ٢٠٢٢
(٪ من المجموع)

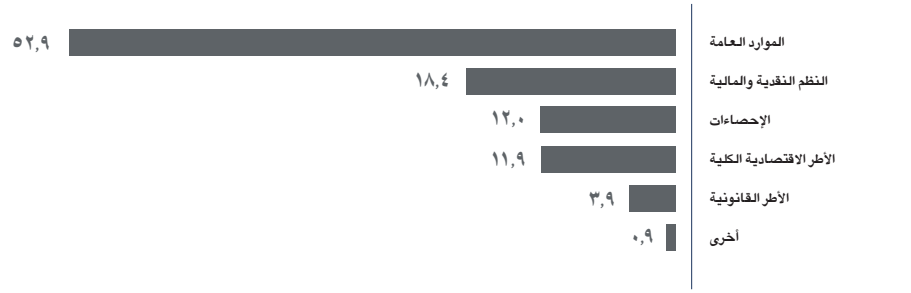

المصادر: برنامج إدارة تنمية القدرات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل ٢–٥

التدريب

المشاركة في التدريب حسب المناطق الأصلية للمشاركين

السنة المالية ٢٠٢٢

(عدد المشاركين)

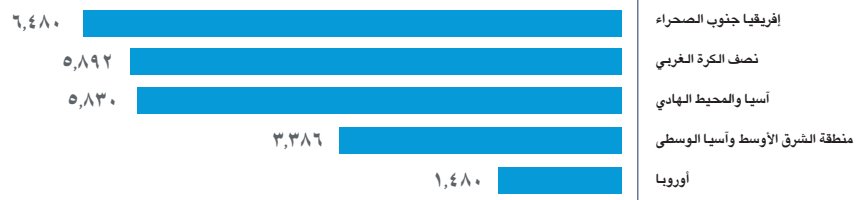

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصًا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر شبكة الإنترنت التي اجتازها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

الشكل البياني ٢–٦

التدريب

المشاركة في التدريب حسب مجموعات الدخل

السنة المالية ٢٠٢٢

(عدد المشاركين)

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات، والذي يتضمن التدريب الذي ينسقه المعهد ويقدمه بالتعاون مع غيره من الإدارات الأخرى في المقر الرئيسي للصندوق، ومراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، والبرامج المعدة خصيصًا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات صندوق النقد الدولي عبر شبكة الإنترنت التي اجتازها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات. وللاطلاع على تعاريف مجموعات البلدان المقسمة على أساس الدخل، راجع الملحوظة أسفل الشكل البياني ٢–٣.

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات

(اتفاقيات موقعة بالدولار الأمريكي، المتوسط، السنوات المالية ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢)

١– اليابان
٢– سويسرا
٣– الاتحاد الأوروبي
٤– الكويت
٥– ألمانيا
٦– هولندا
٧– فرنسا
٨– كازاخستان
٩– النرويج
١٠– النمسا

أكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة الفنية

(السنة المالية ٢٠٢٢، الإنفاق بالدولار الأمريكي)

١– كمبوديا
٢– أوزبكستان
٣– سيراليون
٤– ليبيريا
٥– غامبيا
٦– جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧– مدغشقر
٨– أنغولا
٩– الصين
١٠– موزامبيق

المصادر: برنامج إدارة تنمية القدرات، ونظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أكبر عشرة بلدان متلقية للمساعدة حسب عدد المشاركين في التدريب

(السنة المالية ٢٠٢٢، أسابيع المشاركة)

١– الهند
٢– كينيا
٣– الصين
٤– إندونيسيا
٥– كمبوديا
٦– بنغلاديش
٧– نيجيريا
٨– أوغندا
٩– سانت لوسيا
١٠– مدغشقر

المصادر: برنامج إدارة تنمية القدرات، ونظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢–٥

أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات: الصناديق المواضيعية والقُطرية

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

الاسم	الشركاء
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	كندا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا
مبادرة تنمية القدرات في مواجهة أزمة كوفيد–١٩	بلجيكا وكندا والصين وألمانيا واليابان وكوريا وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا
البيانات لدعم القرارات (D4D)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا
تسهيل إدارة الدين (DMF III) (بالاشتراك مع البنك الدولي)	النمسا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبنك التنمية الإفريقي
مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (فيرست) (بالاشتراك مع البنك الدولي)	ألمانيا وسويسرا
صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)	الصين وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي
إدارة ثروة الموارد الطبيعية (MNRW)	أستراليا والاتحاد الأوروبي وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق المواضيعي لتعبئة الإيرادات (RMTF)	أستراليا وبلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة
الصندوق القُطري لصالح الصومال	المرحلة الأولى: كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمرحلة الثانية: كندا وإيطاليا والمملكة المتحدة
أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)	فرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة

المصدر: معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

الجدول ٢–٦

مراكز الصندوق الإقليمية لتنمية القدرات

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وبنك الاستثمار الأوروبي	٤٥ بلدًا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلاً للحصول على التدريب من المعهد
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFC)	الصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا وهولندا وسويسرا وبنك الاستثمار الأوروبي	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFE)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا والنرويج وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وجنوب السودان (منذ مايو ٢٠٢٠) وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFS)	أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي	أنغولا وبوتسوانا وجزر القُمُر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFW)	الصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا وبنك الاستثمار الأوروبي	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا–بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا (AFW2)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا (البلد المضيف) وسويسرا والمملكة المتحدة وبنك الاستثمار الأوروبي	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مكتب تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. المشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا والاتحاد الأوروبي والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لشرق الكاريبي	أنغيلا وأنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	الصين وكازاخستان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وروسيا وسويسرا وبنك التنمية الآسيوي	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	كولومبيا والاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) ولكسمبرغ والمكسيك والنرويج وإسبانيا ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان المؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
معهد فيينا المشترك	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدًا (منها ٣٠ بلدًا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، فضلاً عن إيران) مؤهلا للاستفادة من تدريب المعهد
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	الكويت (البلد المضيف)	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية مؤهلة للاستفادة من تدريب المركز
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا ولبنان (البلد المضيف) وهولندا وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وبنك التنمية الآسيوي	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وتوفالو وفانواتو
معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	أستراليا واليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٧ بلدًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلا للاستفادة من تدريب المعهد
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا والمملكة المتحدة	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

المصدر: معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية.

الجزء ٣

من نحن

الولايات المتحدة

الصندوق لديه فريق للإدارة العليا و١٨ إدارة تضطلع بمسؤولياتها المتعلقة بالبلدان والسياسات والتحليل والعمل الفني. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار موظفي الصندوق في الصفحة ٦٠، وعلى هيكله التنظيمي هنا:

صندوق النقد الدولي
الهيكل التنظيمي
IMF.ORG/ORGCHART

في يناير ٢٠٢٢، أعلنت الإدارة العليا للصندوق إنشاء مكتب إدارة التحول. وبدأ المكتب الجديد عمله في ١ مارس ٢٠٢٢، ويجمع تحت مظلة واحدة الوظائف الحالية المتمثلة في إدارة مشروعات المؤسسة، وإدارة الابتكار والتغيير، وإدارة المعرفة. وسيتولى المكتب الإشراف على جدول الأعمال الحالي للصندوق بشأن التحديث مما يضمن استمرار الصندوق في خدمة البلدان الأعضاء بفعالية في السنوات القادمة.

الولايات المتحدة

المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق. ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس.

أيفو أندرياناريفيلو

أفونسو بيفيلاكوا

أرنو بويسيه

سيرهيو تشودوس

حسين حسيني

تشانغ ها

روزميري ليم

إيتا ماناثوكو

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما يوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق المتعلقة بتنمية القدرات.

سورجيت بالاه

عبدالله بن زرعة

دومينيكو فانيزا

بول هيلبرز

فيليب جينينغز

جونغيشيا جين

محمود محي الدين

بابلو مورينو

أليكسي موجين

دانيال بالوتاي

ميكا بوسو

شونا رياك

إليزابيث شورتينو

يورغ ستيفان

تاكوجي تاناكا

بيوتر ترابينسكي

المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

أيفو أندرياناريفيلو ريجيس نسونديه فاسينيت سيللا	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا–بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، توغو
أفونسو بيفيلاكوا فرانك فوينتس برونو سارايفا	البرازيل، كابو فيردي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو
سورجيت بالاه تشاندرانات أماراسيكارا	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
عبد الله بن زرعة محمد الراشد	المملكة العربية السعودية
أرنو بويسيه كليمنت رومان	فرنسا
سيرهيو تشودوس لويس أوسكار هيريرا	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
دومينيكو فانيزا مايكل ماسوراكيس	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو
بول هيلبرز لوك دريس فلاديسلاف راشكوفان	أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، رومانيا، أوكرانيا
حسين حسيني محمد القرشي	أفغانستان، الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس
تشانغ ها أنجيليا غرانت أوسكار باركين	أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو
فيليب جينينغز فيرغال أوبرولاكان	أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين
جونغيشيا جين جانغتشين جانغ	الصين
روزميري ليم فيرمان موكتار	بروني دار السلام، كمبوديا، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييتنام
إيتا ماناثوكو ويلي نكونيادا فويلوا فومنديني	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
محمود محي الدين علي الحوسني	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر ملديف، عُمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
بابلو مورينو ألفونسو غيرا خوسيه أندريس روميرو	كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا
أليكسي موجين شاغر	روسيا، سوريا
دانيال بالوتاي هليل إبراهيم أزال كريستيان جست	النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
ميكا بوسو آن ماركوسن	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
شونا رياك ديفيد بول رونيكل	المملكة المتحدة
إليزابيث شورتينو شاغر	الولايات المتحدة
يورغ ستيفان أندريا ريك	ألمانيا
تاكوجي تاناكا ميكاري كاشيما	اليابان
بيوتر ترابينسكي مارسيل بيتر	أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان

ملحوظة: لم تشارك جمهورية فنزويلا البوليفارية في جولة انتخاب المديرين التنفيذيين الاعتيادية لعام ٢٠٢٠ وهي غير ممثلة في فترة الولاية الحالية للمجلس التنفيذي (٢٠٢٠–٢٠٢٢).

كريستالينا غورغييفا مدير عام الصندوق

غيتا غوبيناث النائب الأول للمدير العام

كنجي أوكامورا نائب المدير العام

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

أنطوانيت ساييه نائب المدير العام

بو لي نائب المدير العام

صندوق النقد الدولي
الهيكل التنظيمي
IMF.ORG/ORGCHART

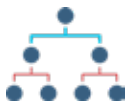

كبار المسؤولين

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيبيه سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
شاغر	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
ألفريد كامر	مدير الإدارة الأوروبية
جهاد أزعور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
إيلان غولدفاين	مدير إدارة نصف الكرة الغربي
مكاتب المعلومات والاتصال	
تشيكاهيسا سومي	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
أشوك بهاتيا	مدير مكاتب الصندوق في أوروبا
روبرت باول	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة	
جيرارد رايس	مدير إدارة التواصل
برنارد لاورز	مدير إدارة المالية
فيتور غاسبار	مدير إدارة شؤون المالية العامة
دومينيك ديروال	مدير معهد تنمية القدرات
رودا ويكس–براون	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
بيير–أوليفييه غورينشا	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
لوي مارك دوشارم	كبير الإحصائيين ومسؤول البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
جيلا بازارباشيوغلو	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
المعاهد والمراكز	
عبد العزيز وين	مدير معهد التدريب لصالح إفريقيا
إيرفيه جولي	مدير معهد فيينا المشترك
باولو دروموند	مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
ألفريد شيبكي	مدير معهد التدريب في سنغافورة
إدارات الخدمات المساندة	
جينيفر لستر	مدير إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
كاتريونا برفيلد	مدير إدارة الموارد البشرية
شيرين حامد	مسؤول المعلومات الأول ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
سيدا أوغادا	أمين الصندوق ومدير إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
المكاتب	
تشارلز كولينز	مدير مكتب التقييم المستقل
ديريك بيلز	مدير مكتب الاستثمار
ميشيل شانون	مدير مكتب الميزانية والتخطيط ومكتب إدارة التحول
نانسي أسيكو أونيانغو	مدير مكتب التدقيق الداخلي
بريندا بولتوود	مدير مكتب إدارة المخاطر

موارد الصندوق

الميزانية

اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٢١ ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠٢٢ بمبلغ قدره ١٢١٤ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. وانعكاسا لتقليد طويل المدى من الحرص المالي، ظلت ميزانية الصندوق ثابتة للعام العاشر على التوالي على أساس حقيقي، وتم استيعاب الأنشطة الجديدة من خلال مواصلة إعادة ترتيب الأولويات والادخار. ووافق المجلس أيضا على وضع حد أقصى للنفقات الإجمالية قدره ١٤٦٠ مليون دولار، يتضمن رد مبلغ ٢١٠ مليون دولار لجهات خارجية نظير أنشطة تنمية القدرات. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على زيادة مؤقتة في ترحيل ما يصل إلى ١٠٢ مليون دولار من الموارد التي لم تُنفق خلال السنة المالية ٢٠٢١، والتي يحتمل إنفاقها في السنة المالية ٢٠٢٢، إدراكا للاحتياجات المتعلقة بالأزمة. وبلغت قيمة الميزانية الرأسمالية المعتمدة ٧٩ مليون دولار لاستخدامها على مدار ثلاث سنوات في بناء المرافق والمشروعات الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ودعمت ميزانية الصندوق للسنة المالية ٢٠٢٢ جهود الصندوق لمعالجة الاحتياجات المستمرة لمواجهة الأزمة ومعالجة المحركات طويلة المدى للتغير العالمي، وكذلك التحول إلى نموذج العمل الهجين وتحديث المؤسسة على نطاق أوسع. وسمحت المدخرات التي نتجت عن إعادة ترتيب الأولويات الداخلية وتعليق أنشطة السفر نتيجة للجائحة بإعادة توظيف الموارد لتلبية احتياجات مواجهة الأزمة. وبينما ظلت المشاركة في جهود البلدان الأعضاء تجُرى عبر الإنترنت بشكل كبير، تحول الطلب على الإقراض من حالات الطوارئ إلى العمليات متوسطة الأجل، بينما كان بعض البلدان الأعضاء يواجه تحديات معقدة متعلقة بالديون؛ واستؤنفت عمليات تقييم استقرار النظام المالي في ظل برنامج تقييم القطاع المالي ومشاورات المادة الرابعة

الولايات المتحدة

بشكل كامل؛ وعاد حجم أنشطة تنمية القدرات إلى مستويات أقرب إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. ووافق المجلس التنفيذي على استراتيجيات الصندوق في مجالات تغير المناخ، والنقود الرقمية، والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك على تخصيص تاريخي لحقوق السحب الخاصة بقيمة ٦٥٠ مليار دولار، كما أُشير آنفا.

وفي السنة المالية ٢٠٢٢، بلغ مجموع النفقات الإدارية الفعلية ١١٨٠ مليون دولار، أو ٩٧٪ من الميزانية الصافية المعتمدة. وفي السنة المالية ٢٠٢٢، بلغ مجموع النفقات الرأسمالية ٩٠ مليون دولار، بما فيها استخدام التمويل المعتمد في وقت سابق، منها ٢١ مليون دولار للإنفاق الرأسمالي المباشر على المنشآت، و٦٠ مليون دولار للنفقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، و٩ ملايين دولار للتراخيص المرتبطة بالخدمات السحابية.

الجدول ٣–١

الميزانية حسب فئات النفقات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٢١–٢٠٢٤

(ملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٢١		السنة المالية ٢٠٢٢		السنة المالية ٢٠٢٣	السنة المالية ٢٠٢٤
	الميزانية	النتيجة	الميزانية	النتيجة	الميزانية	النتيجة
النفقات الإدارية						
العمالة	١,٠٥٥	١,٠٤٩	١,٠٧٤	١,١٠٦	١,١٥٨	–
السفر	١٣٣	١٦	١٣٤	٢٦	١٢٢	–
المباني ونفقات أخرى	٢٣٠	٢٠٣	٢٣٩	٢١٤	٢٦٥	–
احتياطيات الطوارئ	١١	–	١٢	–	١٣	–
مجموع النفقات الإجمالية	١,٤٢٩	١,٢٦٨	١,٤٦٠	١,٣٤٦	١,٥٥٩	١,٦٤١
المقبوضات[1]	-٢٤٣	-١٤٢	-٢٤٦	-١٦٦	-٢٦٤	-٢٨٢
مجموع الميزانية الصافية	١,١٨٦	١,١٢٦	١,٢١٤	١,١٨٠	١,٢٩٥	١,٣٥٩
ترحيل الموارد[2]	٥٥	–	١٠٢	–	٩٣	–
مجموع الميزانية الصافية شاملا المبالغ المُرَحَّلة	١,٢٤١	١,١٢٦	١,٣١٥	١,١٨٠	١,٣٨٧	١,٣٥٩
مجموع الميزانية الكلية شاملا المبالغ المُرَحَّلة	١,٤٨٤	١,٢٦٨	١,٥٦١	١,٣٤٦	١,٦٥١	١,٦٤١
رأس المال[3]	٩٩	٧٨	٧٩	٩٠	٧٨	٩١
المنشآت وتكنولوجيا المعلومات	٩٩	٧٨	٧٠	٨١	٦٣	٧٤
معادل رأس المال السحابي	–	–	١٠	٩	١٥	١٧
بند للتذكرة:						
مجموع الميزانية الصافية في السنة المالية ٢٠٢٢ بالدولار	١,٢١٤	١,١٥٢	١,٢١٤	١,١٨٠	١,٢٣٥	١,٢٦٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، مكتب الميزانية والتخطيط.

ملحوظة: قد لا تتطابق الأرقام في الأعمدة مع المجاميع نظرا للتقريب.

[1] تشمل الأنشطة الممولة من الجهات المانحة، واتفاقات اقتسام التكاليف مع البنك الدولي، ومبيعات المطبوعات، وإيرادات موقف السيارات، وإيرادات أخرى متنوعة.

[2] ترحل الموارد من السنة السابقة حسب القواعد المعمول بها.

[3] يمكن إنفاق اعتمادات ميزانية المنشآت وتكنولوجيا المعلومات على مدار ثلاث سنوات. ويمثل عمود «الميزانية» الاعتمادات السنوية، بينما يتضمن عمود «النتيجة» الإنفاق من اعتمادات السنوات السابقة.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومجموع الدخل الشامل

نموذج الدخل

المصدر الأساسي لتوليد دخل الصندوق هو أنشطة الإقراض والاستثمار التي يمارسها (راجع الشكل البياني ٣–١). ويتحقق الدخل من أنشطة الإقراض عن طريق الرسوم المفروضة على استخدام الائتمان المقدم من حساب الموارد العامة، ورسوم الخدمات، ورسوم الالتزام. وإضافة إلى ذلك، فاستخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي يخضع لرسوم إضافية في ظل ظروف معينة، كما يشار إليه في الجزء ٢. ويعتمد نموذج دخل الصندوق كذلك على الدخل الاستثماري الذي يتولد من الأصول في الحسابات الفرعية للدخل الثابت والوقف في حساب الاستثمار الخاص بالصندوق. ونظرا للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى، إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية للحد من تضارب المصالح الفعلي والمُتَصَوَّر. ووافق المجلس التنفيذي في يناير ٢٠٢٢ على استراتيجية استثمار مُحَدَّثة، تتضمن مبادئ استثمار مسؤولة تتعلق باعتبارات بيئية واجتماعية وبالحوكمة، سوف تُطَبَّق بدءا من السنة المالية ٢٠٢٣.

الرسوم

في ظل ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض، يظل مصدر الدخل الرئيسي للصندوق هو الرسوم المفروضة على الائتمان القائم. ويتكون معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على تمويل الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة مضافا إليه هامش ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس، كما ورد بالنقاش في الجزء ٢. وفي إبريل ٢٠٢٢، حدد المجلس التنفيذي هامش معدل الرسم وهو ١٠٠ نقطة أساس للفترة المنتهية في إبريل ٢٠٢٤.

الشكل البياني ٣-١
نموذج الدخل

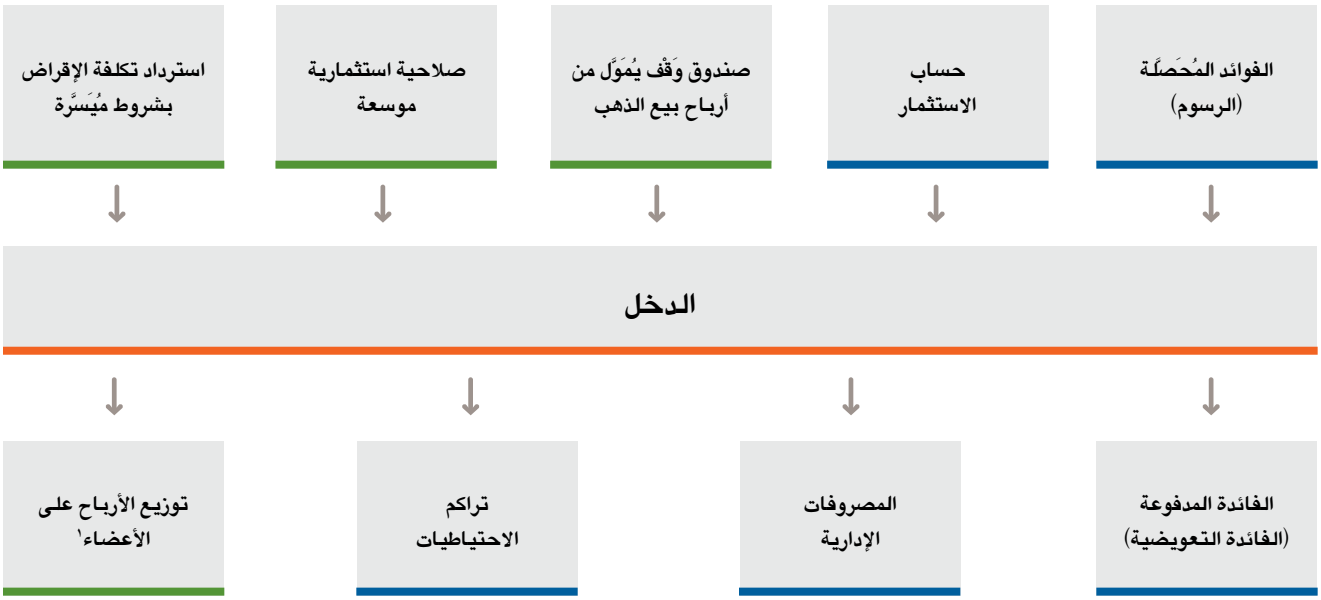

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الخطوط الخضراء تمثل العناصر التي أُضيفَت إلى نموذج الدخل في عام ٢٠٠٨.
[1] حسب الوضع في ٢٩ إبريل ٢٠٢٢، لم تكن البلدان الأعضاء قد اعتمدت سياسة توزيع الأرباح.

ويفرض الصندوق كذلك رسوما إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة. وتَطبَّق الرسوم الإضافية على مبالغ الائتمان القائمة التي تتجاوز حدا مقررا نسبة إلى حصة البلد العضو (رسوم إضافية حسب مستوى الموارد)، وتُطبَّق رسوم أعلى في حالة تجاوز هذا الحد المقرر لفترة زمنية معينة (رسوم إضافية حسب مدة السداد) (راجع الجدول ٢-١).

وبالإضافة إلى الرسوم الدورية والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق كذلك رسوم خدمة، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. فيفرض الصندوق رسم خدمة قدره ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. وفي بداية كل فترة مدتها ١٢ شهرا، يُحمَّل رسم التزام قابل للرد على المبالغ المتاحة للسحب بموجب اتفاقات الاستفادة من حساب الموارد العامة (ما عدا خط السيولة قصيرة الأجل) خلال تلك الفترة. ويفرض الصندوق كذلك رسوما خاصة على الرسوم التي تأخر سدادها، خلال الستة أشهر الأولى من تراكم المتأخرات على البلد العضو.

الفائدة التعويضية والفوائد على القروض

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فائدة تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزهم الدائنة في حساب الموارد العامة (المعروف باسم «مراكز شرائح الاحتياطيات المعوضة»). وسعر الفائدة التعويضية الأساسي يساوي سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق كذلك فائدة بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة على القروض القائمة في إطار اتفاقات الاقتراض الجديدة (راجع قسم «التمويل من الصندوق»).

اقتسام الأعباء

يجري تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساو بين الأعضاء المدينين والدائنين.

مجموع الدخل الشامل

كان مجموع الدخل الشامل لصندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠٢٢ قد بلغ ٣,٠٨٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٤,١٤٧ مليار دولار)، انعكاسا بصفة أساسية للدخل الناتج عن ارتفاع مستويات نشاط الإقراض، ودخل صندوق الوقف، والمكاسب النابعة من إعادة قياس الأصول والخصوم في خطط مزايا العاملين في صندوق النقد الدولي، وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، منافع الموظفين).

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

قام السودان، وهو آخر بلد عضو عليه متأخرات للصندوق، بتسويته متأخراته طويلة الأمد (فظلت قائمة لأكثر من ستة أشهر) المستحقة للصندوق في ٢٩ يونيو ٢٠٢١، ووصل إلى نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك»). وفي نهاية إبريل ٢٠٢٢، لم يتبق لدى الصندوق أي حالة تأخر في السداد. ويطبق الصندوق الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن الالتزامات المالية غير المسددة، بناء على مجموعة التدابير العلاجية متزايدة الصرامة لمنع تراكم متأخرات يطول أمدها مجددا.

التمويل

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل للبلدان الأعضاء من خلال ثلاث قنوات، ويحقق جميعها الهدف المشترك المتمثل في تحويل العملات الاحتياطية إلى البلدان الأعضاء: الإقراض العادي (بشروط غير ميسرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيَسَّرة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (ورد كلاهما بالمناقشة في الجزء ٢)، وإدارة حقوق السحب الخاصة. وأهم خاصية يتسم بها الهيكل المالي للصندوق هي أنه يتطور بصفة مستمرة. وقام الصندوق بتأسيس وتنقيح مجموعة متنوعة من تسهيلات وسياسات

الإقراض على مدار السنوات لمعالجة الأوضاع المتغيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي أو العمل مع البلدان الأعضاء طبقا لاحتياجاتها المحددة وظروفها الخاصة. وسوف يمثل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة قناة إضافية للإقراض متى بدأ عملياته الإقراضية (التي يُتوقع أن تبدأ في وقت لاحق من عام ٢٠٢٢).

الحصص: من أين يأتي الصندوق بأمواله

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يبلغ عددها ١٩٠ بلدا عضوا، الموارد اللازمة لتقديم القروض من خلال مدفوعات الحصص في الأساس، والتي تتحدد على أساسها أيضا حقوقها في التصويت. وتعد القروض متعددة الأطراف والقروض الثنائية خط الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض بشروط غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. وتُموَّل عمليات الإقراض الميسر ومساعدات تخفيف أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق استئمانية منفصلة تقوم على المساهمات.

الولايات المتحدة

وتحدد لكل بلد عضو حصة على أساس مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع قيمة الحصص في الصندوق ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٣٩,٩ مليار دولار).[٦] وتستند قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب في الصندوق، إلى سلة عملات (راجع القسم بعنوان «حقوق السحب الخاصة»).

وتخضع الحصص كذلك للمراجعة بانتظام. وتجُرى حاليا المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص ويُتوقع استكمالها في موعد أقصاه ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، وهي تتيح فرصة لتقييم كفاية الحصص ككل وكذلك كفاءة توزيعها بين البلدان أعضاء الصندوق. ورفع المجلس التنفيذي تقريرين إلى مجلس المحافظين عن تقدم سير العمل في المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص أثناء السنة المالية ٢٠٢٢، يطلعه فيهما على المناقشات الجارية. وتستند هذه المراجعة إلى إصلاحات الحوكمة التي تم تنفيذها في إطار مراجعة عام ٢٠١٠ (المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص)، بما في ذلك جهود حماية حصص البلدان الأعضاء الأشد فقرا وأسهمها المانحة لحق التصويت. والصيغة الحالية المستخدمة في تحديد الحصص، التي اتُفِقَ عليها في ٢٠٠٨ ويُسترشد بها منذ ذلك الوقت، تخضع كذلك للمراجعة في الوقت الراهن.

مدفوعات الحصص

وقد تم في ٢٦ يناير ٢٠١٦ استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وأدى ذلك إلى مضاعفة الموارد المستمدة من حصص العضوية لتصل إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٤١,٢ مليار دولار) مقابل حوالي ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢٠,٦ مليار دولار). وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، سدد كل البلدان أعضاء الصندوق البالغ عددها ١٩٠ بلدا مدفوعات حصصها ما عدا اثنين من البلدان الأعضاء، وهو ما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع الزيادات في الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٣٩,٩ مليار دولار).

اقتراض صندوق النقد الدولي

كما أُشير آنفا، صندوق النقد الدولي مؤسسة تموَّل من حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لايزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خط الدفاع الثاني والثالث، على التوالي، بعد حصص العضوية.

والاتفاقات الجديدة للاقتراض عبارة عن مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٣٨ مشاركا، واثنين من المشاركين المرتقبين. وكان حجم الاتفاقات الجديدة للاقتراض قد ازداد بمقدار الضعف فبلغ حوالي ٣٦١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ١ يناير ٢٠٢١، وحُدِّدَت فترة جديدة لهذه الاتفاقيات حتى نهاية عام ٢٠٢٥. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة إلى تكملة موارد الصندوق للحيلولة دون ضعف النظام

[٦] لم يوافق اثنان من البلدان الأعضاء بعد، هما إريتريا وسوريا، على الزيادة المقترحة في حصة العضوية لكل منهما في ظل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ومتى وافق هذان البلدان على زيادة الحصص الخاصة بهما، ودفعا مقابلها، سيصل مجموع حصص العضوية في الصندوق إلى ٤٧٧ مليار حق سحب خاص.

الولايات المتحدة

النقدي الدولي أو مواجهته. ويقتضي هذا التفعيل قبول المشاركين الذين يمثلون ٨٥٪ من مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت والحصول على موافقة المجلس التنفيذي. وفُعِّلَت الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وكما أُشير سلفا، تشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط دفاع ثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وبدأ تفعيل الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية غايتها ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قابلة للتمديد لعام آخر. وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، تعهد ٤٢ دائنا ثنائيا في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية لعام ٢٠٢٠ بأن يقدموا للصندوق مبلغ ائتمان إجمالي يعادل نحو ١٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويُشترط لتفعيل الموارد المتاحة في ظل اتفاقات الاقتراض الثنائية أن يكون المبلغ المتوافر للتمويل بخلاف ذلك من موارد الصندوق قد انخفض إلى دون المستوى الحدي المقرر وهو ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وتفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو عدم توافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. وتفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية يقتضي موافقة الدائنين الثنائيين الذين يمثلون ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان المتعهد بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليست عملة ولا استحقاقا على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

وتتحدد قيمة وحدة حق السحب الخاص حاليا على أساس سلة مكونة من خمس عملات: الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني

والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ وقدر أجريت آخر مراجعة لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة في يوليو ٢٠٢٢.

وحسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، خُصِّصَ للبلدان الأعضاء ما مجموعه ٦٦٠,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو ٨٨٨ مليار دولار)، وهو ما تضمن تخصيص أغسطس ٢٠٢١ بقيمة ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو أكبر تخصيص لهذه الحقوق في التاريخ، وذلك في سياق أزمة الجائحة الجارية. وسيتيح هذا التوزيع سيولة إضافية للنظام الاقتصادي العالمي – تمثل عنصرا مكملا لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة. ويمكن للبلدان استخدام حيز الإنفاق الذي يتيحه توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم اقتصاداتها وتكثيف جهودها في التصدي للأزمة.

ولتعظيم المنافع المحققة من هذا التوزيع، يشجع الصندوق البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على تحويل بعض حقوق السحب الخاصة طواعية إلى البلدان الأكثر احتياجا. وتعهد بعض الأعضاء بالفعل بإقراض مخصصاتها من حقوق الحسب الخاصة إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والذي يقدم قروضا ميسرة للبلدان منخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التي أُنشئ مؤخرا سيستخدم حقوق السحب الخاصة المُحَوَّلة لتقديم تمويل بتكلفة معقولة على المدى الأطول لدعم البلدان التي تنفذ إصلاحات للحد من المخاطر، بما فيها تلك المرتبطة بتغير المناخ، ومن أجل الاستعداد لمواجهة الجوائح.

وفي ضوء التخصيص الجديد، ومن أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام حقوق السحب الخاصة، أصدر الصندوق في أغسطس ٢٠٢١ مذكرة إرشادية لخبراء الصندوق حول تقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية للتخصيص الجديد، ومعالجته الإحصائية وحوكمته، وكيف يمكن أن يؤثر على استدامة القدرة على تحمل الدين. وإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق يقدم تقارير ربع سنوية عن الحيازات والمعاملات والمبادلات ذات الصلة بحقوق السحب الخاصة، كما تعهد بإصدار تقرير متابعة عن استخدام حقوق السحب الخاصة في فترة عامين.

الولايات المتحدة

المساءلة

صندوق النقد الدولي، منظمة دولية تديره البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، وهو في موضع المسؤولية أمامها، ويعتمد نظاما من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة – بدءا من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وحتى إدارة المخاطر وتقييم سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي صندوق النقد الدولي مراعاة أعلى المعايير الأخلاقية والمعايير السلوكية في مكان العمل.

الضوابط والتوازنات

يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقا لجميع عملياته. وتتحدد آليات التدقيق بهدف تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة وتتضمن شركة تدقيق خارجي، ولجنة تدقيق خارجي مستقلة، ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي.

ولجنة التدقيق الخارجي مستقلة عن الصندوق وعن مجلسه التنفيذي، وتتبع مجلس المحافظين وهي مسؤولة عن الإشراف على التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والمحاسبة وإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية في الصندوق.

يقوم مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي بوظيفة مستقلة بشأن الضمانات والاستشارات صُممت لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهامه على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية وداعمة لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات. ويتبع هذا المكتب لجنة التدقيق الخارجي من الناحية الوظيفية ضمانا لاستقلاليته. وقد شمل نطاق تغطية العمل الذي قام به مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في ٢٠٢٢ العديد من المجالات الرئيسية، منها دعم برامج الصندوق للتحديث، وأنشطة استثمار في ظل نظام تقاعد الموظفين، وإطار الاستثمار الرأسمالي في مجال استثمارات تكنولوجيا المعلومات.

إدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة

يقوم مكتب إدارة المخاطر داخل الصندوق بدور القيادة والابتكار الضروريين لتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة ككل وتقييمها وقياسها ومراقبتها وإعداد تقارير بشأنها. ويدعم المكتب إطار إدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة والذي يستند إلى الممارسات المعيارية المتوائمة مع سياق مهام الصندوق المتميزة ونموذج عمله. ويعمل المكتب على مستوى جميع إدارات الصندوق لضمان اتخاذ منهج متسق تجاه تحمل المخاطر، والحوكمة، والثقافة، وعمليات مواجهة المخاطر، تدعمه إدارة قضايا المخاطر والإجراءات ذات الصلة وقوة التواصل والإبلاغ على مستوى الصندوق ككل.

التعلم من التجربة

احتفل مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٢١ بمرور ٢٠ عاما على إنشائه. ويُجري المكتب عمليات تقييم مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وأنشطته وهو مستقل تماما عن إدارته العُليا وموظفيه، ويعمل بشكل مستقل عن المجلس التنفيذي. ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم حوكمته ودوره الإشرافي. وركزت تقييمات مكتب التقييم المستقل مؤخرا على النمو وتهيئة البرامج التي يدعمها الصندوق وعلى مشاركة الصندوق في جهود الدول الصغيرة النامية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل، بما فيها نطاق اختصاصاته وتقارير التقييم، في الموقع الإلكتروني: https://IEO.IMF.org.

العمل بالتعاون مع الجمهور

يجتمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين وسلطات البلدان ويتعاون بشكل روتيني مع مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص والإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية وقادة الشباب. وتتيح فرص الحوار الثنائي تلك للصندوق شرح مناهجه والتعلم من الآخرين بغرض تحسين مشورته بشأن السياسات.

الانضباط الخُلُقي وسلوك الموظفين

يساعد مكتب مسؤول الانضباط الخُلُقي، ومسؤول الشكاوى، ومكتب التحقيقات الداخلية على ضمان حسن الإدارة داخل المؤسسة.

ويساعد مكتب مسؤول الانضباط الخلقي المؤسسة في الحفاظ على معايير عالية للسلوك الخُلُقي وعلى سمعة المؤسسة وموظفيها من حيث الاستقامة والنزاهة والحياد. ويعمل مستشار مكتب الانضباط الخُلُقي على زيادة الوعي بقضايا الانضباط الخُلُقي، ويوفر إمكانات التدريب والتثقيف لموظفي الصندوق في مجال الانضباط الأخلاقي، ويشرف على الإقرار السنوي بالسلوك الاخلاقي والقيم الأساسية دعما للامتثال لمدونة قواعد سلوك الموظفين وكذلك برنامج الإفصاح المالي السنوي لكبار موظفي الصندوق والموظفين الذين يقومون بأدوار محددة. ووضع الصندوق مدونة مماثلة لقواعد سلوك أعضاء المجلس التنفيذي.

ويوجد في الصندوق كذلك مسؤول شكاوى مستقل لتقديم مساعدة غير متحيزة ومستقلة في حل المشكلات المرتبطة بالوظائف. ويطرح مكتب التحقيقات الداخلية استفسارات ويُجري تحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، بما فيها حالات انتهاء مدونة قواعد السلوك. ويتيح الصندوق الخط الساخن للإبلاغ عن التجاوزات، الذي يديره طرف ثالث مستقل، للتعامل بسرية ودون الكشف عن الهوية مع ادعاءات سوء السلوك أو أي شواغل أخرى لدى موظفي الصندوق أو الجمهور العام.

ويلتزم المجلس التنفيذي للصندوق كذلك بالحفاظ على أعلى مستويات الحوكمة والنزاهة في تناول بيانات الصندوق وإجراء بحوثه وتنفيذ عملياته. وفي ختام التحقيق بشأن تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي، ذكر المجلس التنفيذي أن لديه «الثقة في حياد موظفي الصندوق وتميز عملهم التحليلي وفي قوة القنوات التي يتيحها الصندوق لتقديم الشكاوى والمعارضة والمساءلة وفي فعاليتها»، ولكنه سينظر في «اتخاذ مزيد من الخطوات الممكنة لضمان قوة الضمانات المؤسسية في هذه المجالات».

وفي هذا السياق، أعلن المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٢١ تأسيس مجموعة توجيهية لقيادة متابعة عملية مراجعة الضمانات الوقائية للمؤسسة بهدف المساعدة على ضمان حفاظ الموظفين والإدارة العُليا والمجلس التنفيذي للصندوق على أعلى المستويات الممكنة من الحوكمة الداخلية وسماع أصوات الموظفين ونزاهة البيانات وعمليات التحليل. وهكذا، فمن خلال منهج متكامل يجمع بين موظفي الصندوق وإدارته العُليا ومجلسه التنفيذي ولجنة خارجية من الخبراء الخارجيين، يجري العمل حاليا على وضع تقييم قوة وفعالية قنوات تقديم الشكاوى والمعارضة والمساءلة داخل الصندوق. ويُجرى حاليا كذلك تقييم لقوة الضمانات الوقائية ككل عند النقاط الرئيسية في عمليات المراجعة الداخلية في الصندوق لضمان نزاهة بيانات المؤسسة وعملها التحليلي. واستُكمِل العمل بشأن هذه المراجعة في يونيو ٢٠٢٢.[٧]

[٧] اختتم المجلس التنفيذي للصندوق مراجعته في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ (بعد الانتهاء من إعداد التقرير). ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بزيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.IMF.org/safeguards.

تقييمات الضمانات الوقائية

عندما يقدم الصندوق تمويلا إلى أحد البلدان الأعضاء، عادة ما تجُرى عملية تقييم للضمانات الوقائية للحصول على تأكيدات معقولة بأن البنك المركزي لهذا البلد قادر على إدارة الموارد التي يحصل عليها من الصندوق، وعلى توفير بيانات نقدية موثوقة عن البرنامج الذي يدعمه الصندوق.

في نهاية إبريل ٢٠٢٢

٣٦٦ عملية تقييم

كانت قد أجريت، تغطي

١٠٤ بنكا مركزيا

٢٠ عملية منها استُكملَت أثناء السنة المالية ٢٠٢٢

تقييمات الضمانات الوقائية المستكملة حتى الآن

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

تتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات:

وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في خمسة مجالات وهي: (١) آلية التدقيق الخارجي، و(٢) الهيكل القانوني والاستقلالية، و(٣) إطار إعداد التقارير المالية، و(٤) آلية التدقيق الداخلي، و(٥) نظام الضوابط الداخلية. ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٢، كانت قد أُجريت ٣٦٦ عملية تقييم تغطي ١٠٤ بنكا مركزيا، تم استكمال ٢٠ منها خلال السنة المالية ٢٠٢٢.

ويراقب الصندوق أيضا التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في عملها على تحسين أطر الضمانات الوقائية لديها وتنفيذ توصيات الصندوق في تقييمات الضمانات الوقائية. وتستمر المراقبة طالما ظل ائتمان الصندوق قائما. ويخضع حوالي ٨٢ بنكا مركزيا للمراقبة في الوقت الحالي. وازدادت أنشطة المراقبة فأصبحت تغطي حوالي ٢٠ بنكا مركزيا إضافيا مقارنة بمستوياتها قبل الجائحة بسبب التمويل المقدم للبلدان الأعضاء بغرض معالجة تأثير جائحة كوفيد-١٩.

ويُجري الصندوق كذلك مراجعات للضمانات الوقائية المالية في خزانات الدول إذا تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب استفادة استثنائية من موارد الصندوق بحيث يُوَجَّه جزء كبير من الأموال – ٢٥٪ على الأقل – نحو تمويل ميزانية الدولة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، أُجريت مراجعة واحدة للضمانات الوقائية المالية، وتجُرى حاليا مراجعة ثانية.

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

وتحتل الاستدامة البيئية والمبادرات الإنسانية موضع الصدارة في برنامج المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في الصندوق.

الولايات المتحدة

الاستدامة البيئية

الصندوق ملتزم بتنفيذ عمليات مسؤولة تجاه البيئة. ويمثل تغير المناخ تهديدا كبيرا للنمو والرخاء على المدى الطويل، إلى جانب تداعياته المباشرة على مستويات الرفاهية الاقتصادية في جميع البلدان. ويعمل الصندوق حاليا على توسيع نطاق عمله المتعلق بتغير المناخ، فيدعم البلدان الأعضاء لاعتماد وتطبيق السياسات المصممة لتخفيف الانبعاثات واحتوائها والحد منها. وبالمثل، يتخذ الصندوق، كمؤسسة واحدة، الخطوات للمُضي في تحقيق أهدافه التشغيلية للاستدامة البيئية.

فعلى مدى أكثر من عشر سنوات، اتخذ الصندوق خطوات لتخفيف تأثيره على البيئة مع ضمان فعاليته في خدمة البلدان الأعضاء في أنحاء العالم. ومن أجل المُضي في تنفيذ هذا العمل، أنشأ الصندوق في ٢٠٢١ مجلس الاستدامة البيئية لإسداء المشورة وتقديم الإرشادات التوجيهية لإدارته العُليا حول القضايا التشغيلية البيئية التي تواجه المؤسسة. وواصلت المؤسسة كذلك الاستثمار في تكنولوجيات المباني الجديدة وإدارتها لتقليل استهلاك الطاقة، إضافة إلى وضع سياسات جديدة لتخضير أسطول السيارات العالمي لدى الصندوق.

وحتى مع التخفيف التدريجي للقيود التي فُرِضَت بسبب جائحة كوفيد-١٩ وبدء عودة موظفي الصندوق إلى العمل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية - واستئناف سفر البعثات المهمة بدرجة محدودة - ظلت البصمة الكربونية للصندوق أقل بكثير من المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة (راجع الشكل البياني ٣-٢). ومع هذا، مع عودة العمليات إلى وتيرة عادية بشكل أكبر، فالمجال متاح لجعل جزء من انخفاض البصمة الكربونية للصندوق المرتبط بالجائحة انخفاضا دائما. والأهم من ذلك في هذا الصدد ما تحقق من تقدم هائل نحو وضع نموذج عمل هجين جديد، يبشر بتخفيض حركة انتقال الموظفين وتقليل الانبعاثات المرتبطة بتشغيل المباني بشكل دائم عند تطبيقه في ٢٠٢٢.

الشكل البياني ٣-٢

انبعاثات الصندوق من غاز الاحتباس الحراري، السنوات الميلادية ٢٠١٢-٢٠٢١

(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

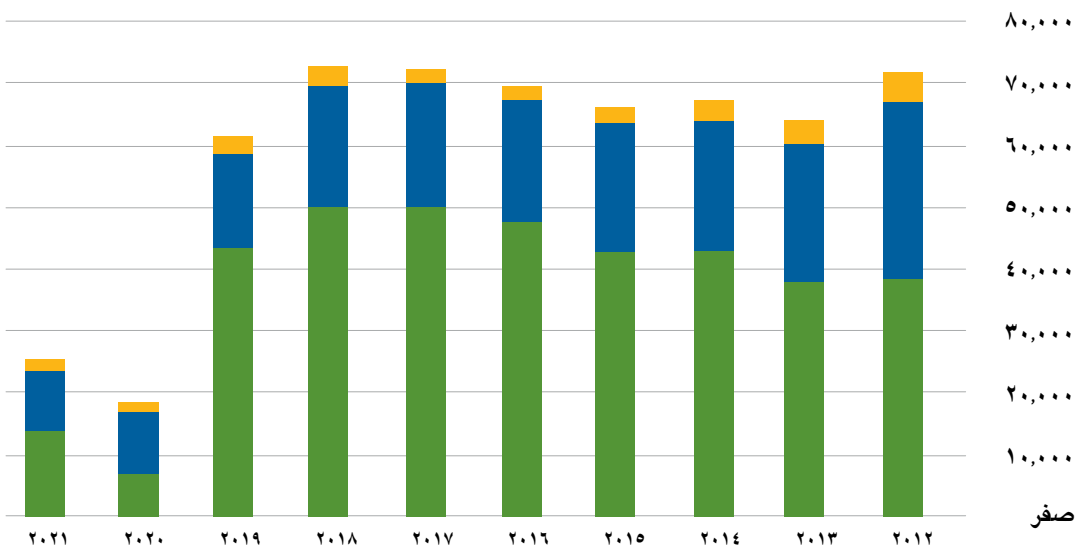

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

العطاء معا (Giving Together)

برنامج «العطاء معا» هو برنامج الصندوق الخيري الذي تدعمه تبرعات الموظفين والمتقاعدين كما يُمَوَّل من خلال مبادرات العطاء المؤسسي في الصندوق.

وظلت أزمة جائحة كوفيد-١٩ التي طال أمدها والأزمات الإنسانية الناشئة من الصراع ووقوع الكوارث الطبيعية والمرتبطة بالمناخ تشكل تحديات جسيمة أمام الناس والمجتمعات في أنحاء العالم. وتحرك مجتمع صندوق النقد الدولي في مواجهة تلك التحديات الإنسانية بتقديم دعم غير مسبوق خلال السنة المالية ٢٠٢٢. وبفضل إجمالي التمويل من تبرعات الموظفين والمتقاعدين، ومضاهاة المبالغ من الصندوق، والمنح والتبرعات في ظل حملة «العطاء معا»، قدم البرنامج أكثر من ٥,٥ مليون دولار لدعم قضايا خيرية في السنة المالية – وهو أكبر مبلغ قُدِّم على الإطلاق في تاريخ الحملة (راجع الشكل البياني ٣-٣).

العطاء

بلغت حملة العطاء في ٢٠٢٢ علامة فارقة من حيث المشاركة ومجموع المبالغ التي جمعتها بالدولار، فتجاوزت المساهمات حد الثلاثة ملايين دولار للمرة الأولى. وساهم عدد قياسي من الموظفين والمتقاعدين من الصندوق في الحملة، فجمعت أكثر من ٣,٣ مليون دولار في صورة تبرعات ومبالغ مضاهاة التبرعات لدعم المؤسسات في منطقة واشنطن دي سي وفي أنحاء العالم.

وإضافة إلى ذلك، نظم برنامج «العطاء معا» في الصندوق حملات جمع تبرعات لدعم جهود الإغاثة من الكوارث الطبيعية في جمهورية الكونغو وهايتي وإندونيسيا وتونغا وللاستجابة لأزمة اللاجئين في أوكرانيا والبلدان المجاورة. ووصل ما جمعته الحملة أكثر من ٧٣٦ ألف دولار وجهتها إلى منظمات الإغاثة الدولية التي تقدم مساعدات ودعم حيويين للأطفال والأسر المتضررة على أرض الواقع.

وإجمالا، بلغت تبرعات موظفي الصندوق والمتقاعدين منه إضافة إلى مبالغ مضاهاتها ٥,٢ مليون دولار لدعم القضايا الخيرية وجهود الإغاثة الإنسانية خلال السنة المالية ٢٠٢٢ – بحيث تجاوزت ما تم جمعه من أموال في السنة المالية الماضية والتي بلغت ٤,١ مليون دولار.

الشكل البياني ٣-٣

مجموع التبرعات التي تم جمعها ومبالغ مضاهاة التبرعات، السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠٢٢

(ملايين الدولارات الأمريكية)

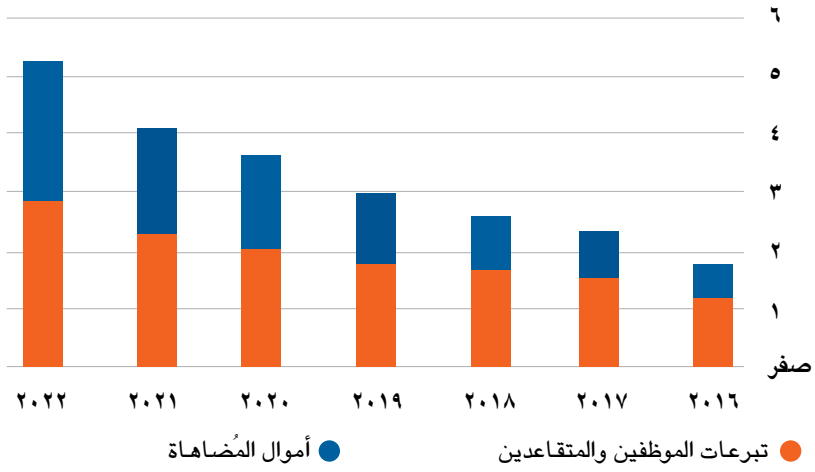

المصدر: إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي

من بين الجهات المتلقية لتبرعات برنامج العطاء معا في السنة المالية ٢٠٢٢

٧٣٦,٠٠٠ دولار

جُمِعَت لدعم الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

٣٨٧,٠٠٠ دولار

منح لصالح الأعمال الخيرية حول العالم

٣٠

منظمات عبر

٤

قارات

المنح

يسعى الصندوق لمساعدة جيرانه في منطقة واشنطن العاصمة والمجتمعات حول العالم على الخروج من الفقر والأزمات بدعم المبادرات المجتمعية من خلال علاقات الشراكة والمنح النقدية السنوية. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، منحت حملة العطاء معا ٣٨٧ ألف دولار لمؤسسات خيرية في أنحاء العالم. وركز كثير من المنح هذا العام على البرامج والخدمات التي تدعم الفئات التي لحق بها أشد الضرر من جائحة كوفيد-١٩، وخاصة المجتمعات المحرومة والنساء والشباب. وإجمالا قُدِّمَت منح إلى ٣٠ منظمة تخدم السكان المحرومين في ١٠ بلدان عبر أربع قارات.

العمل التطوعي

في أعقاب الجائحة العالمية، توصل موظفو صندوق النقد الدولي إلى طرق لإحداث تأثير في مجتمعاتهم من خلال العمل التطوعي. فشارك موظفو الصندوق سواء كأفراد أو بالانضمام إلى مجموعة في أنشطة خيرية خلال السنة، بما فيها إعداد وجبات صحية للأسر التي تعاني من الجوع، وتنظيم حملات جمع تبرعات للطلاب في المجتمعات والمدارس التي تعاني من نقص الموارد، والمشاركة في فعاليات التنظيف المجتمعية مع شركاء محليين غير هادفين للربح يعملون للحفاظ على البيئة وحمايتها.

وإضافة إلى ذلك، في يوم الخدمة تكريما لذكرى مارتن لوثر كينغ الابن، شارك موظفو الصندوق في فعالية تطوعية عبر شبكة الإنترنت نظمتها حملة «العطاء معا» بالشراكة مع بنك الطعام "Capital Area Food Bank"، وهي منظمة مقرها واشنطن العاصمة وواحدة من أكبر المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعالج مشكلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في عموم منطقة واشنطن العاصمة.

من اليمين: مشروع دراجات القرى. السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام الصندوق، تقدم تبرعا خيريا إلى صندوق المرأة الكونغولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (ديسمبر ٢٠٢١).

١ أغسطس ٢٠٢٢

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تُعرض الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢، بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي، في الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. ويعرض الملحق السادس والرابط الإلكتروني www.imf.org/AR2022 الكشوف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٢ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد خضعت عملية التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد بسام الحاج (رئيسا)، والسيد جاك إيتوڤنان، والسيد لين بابيه، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٢
طالع المزيد على شبكة الإنترنت
IMF.ORG/AR2022

يمكنك الحصول على التقرير السنوي ٢٠٢٢ أو تنزيله إلكترونيا إلى جانب «الكشوف المالية» على شبكة الإنترنت. نأمل أن تقوموا بزيارة الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي واستعراض كل الموارد المتاحة عليها.
www.imf.org/AR2022

أعد هذا التقرير السنوي قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف كل من كريستوف روزنبرغ وليندا كين على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، في ظل توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة تشانغ ها. وباشرت أناليزا بالا مهام المحرر الرئيسي، وتولت السيدة ولاء البرعصي مهام المحرر ومدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغيرون منصب مدير الإنتاج، وقدمت كريستال هيرمان المساعدة في التصميم الرقمي.

قام بترجمة النسخة العربية وإعدادها للنشر موظفو شعبة اللغة العربية التابعة لقسم الخدمات اللغوية في صندوق النقد الدولي.

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي– ٢٠٢٢. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown, feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever, cantilever.co

الصور الفوتوغرافية:

IMF Photo/James Oatway: الغلاف، أعلى اليسار
IMF Photo/James Oatway: الغلاف، الوسطى في الأعلى
IMF Photo/Saumya Khandelwal: الغلاف، أعلى اليمين
IMF Photo/Brendan Hoffman: الغلاف، السفلى على اليسار
IMF Photo/Ryan Rayburn: الغلاف، السفلى في الوسط
IMF Photo/Joaquin Sarmiento: الغلاف، السفلى إلى اليمين
IMF Photo/Kim Haughton: صفحة ٢
IMF Photo/Cynthia R Matonhodze: الصفحتان ٦ و٧
IMF Photo: صفحة ٨
Alamy Stock Photo/Uwe Moser Moser: صفحة ١١
IMF Photo: صفحة ١٢
Shutterstock/GaudiLab: صحفة ١٥، إلى اليمين
Alamy Stock Photo/Gabor Basch: صفحة ١٥، الثانية من اليمين
Alamy Stock Photo/Zoonar GmbH: صفحة ١٥، الثانية من اليسار
Alamy Stock Photo/Cavan Images/David Santiago Garcia: صفحة ١٥، إلى اليسار
IMF Photo/Esther Ruth Mbabazi: صفحة ١٦
IMF Photo/Tamara Merino: الصفحتان ٢٠ و٢١
IMF Photo: صفحة ٢٣
IMF Photo: صفحة ٢٥
IMF Photo/Karim Jaafar: صفحة ٢٦
IMF Photo/Yam G-Jun: صفحة ٢٨
IMF Photo/Ernesto Benavides. الصفحتان ٣٠ و٣١
IMF Photo/Brendan Hoffman: صفحة ٣٢
IMF Photo: صفحة ٣٤، إلى اليمين
IMF Photo/Cynthia R Matonhodze: صفحة ٣٤، الثانية من اليمين
IMF Photo/Cynthia R Matonhodze: صفحة ٣٤، الثانية من اليسار
IMF Photo/Daro Sulakauri: صحفة ٣٥ إلى اليمين
IMF Photo: صفحة ٣٥، الثانية من اليمين
IMF Photo/Kim Haughton: صفحة ٣٥، الثانية من اليسار
IMF Photo/Joshua Roberts: صفحة ٣٥، إلى اليسار
IMF Photo/Esther Ruth Mbabazi: صفحة ٤٢
IMF Photo/Raphael Alves: صفحة ٤٣
IMF Photo: صفحة ٤٦
IMF Photo/Joshua Roberts: صفحة ٥٢
IMF Photo/Mark Henley: صفحة ٥٣
IMF Photo/Kim Haughton & Cory Hancock: الصفحات من ٥٤ إلى ٥٩
IMF Photo/Alan Karchmer: الصفحات من ٥٤ إلى ٥٩، الخلفية
IMF Photo/Allison Shelley: صفحة ٦١
IMF Photo: صفحة ٦٥
IMF Photo/Allison Shelley: صفحة ٦٦
IMF Photo/Kim Haughton: صفحة ٦٧
IMF Photo/Joshua Roberts: صفحة ٦٨
Getty Images/Priscila Zambotto: صفحة ٧١
IMF Photo: صفحة ٧٢
Bikes for the World/Matt Grayson: صفحة ٧٤، إلى اليمين
IMF Photo: صفحة ٧٤، إلى اليسار

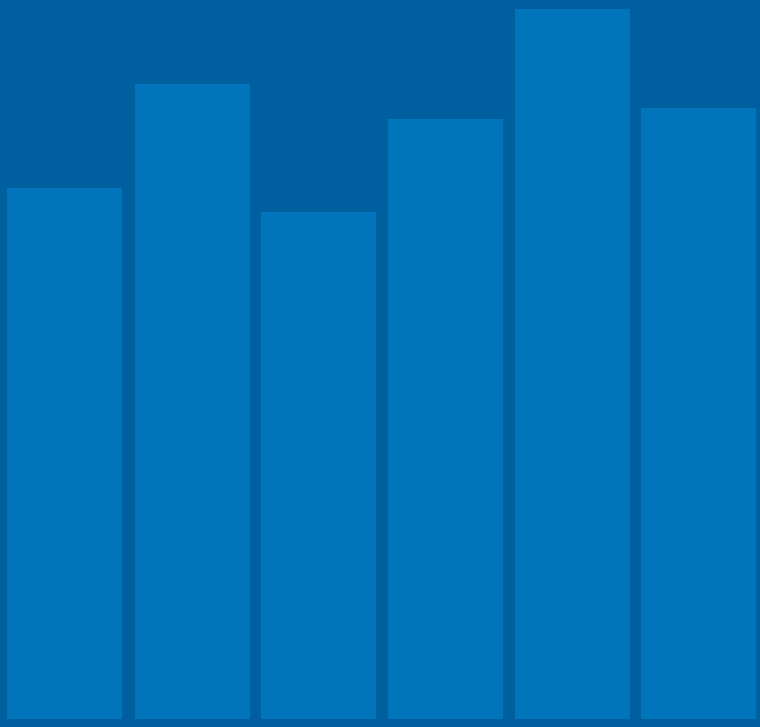

«نحن نعيش في عالم أكثر تعرضا للصدمات، ونحتاج إلى القوة الجماعية للتعامل مع الصدمات القادمة».

كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي

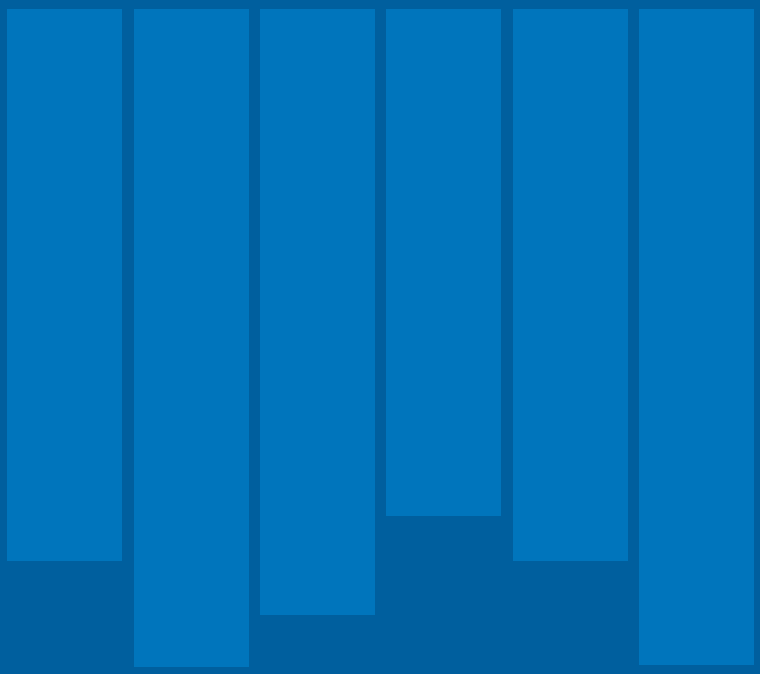

9 798400 213656